

Distr.: General
29 April 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 23 نيسان/أبريل 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخا من الإحاطات التي قدمها السيد كو دونغيو، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ السيد ديفيد ببسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة؛ والسيد يان إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين؛ فضلا عن البيانات التي أدلى بها السيد ميغيل فارغاس مالدونادو، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية وممثلو بلجيكا وإستونيا وفرنسا وألمانيا وإندونيسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنيجر والاتحاد الروسي و الولايات المتحدة الأمريكية وتونس وفييت نام، فيما يتصل بالتداول بالفيديو الذي عقد يوم الثلاثاء 21 نيسان/أبريل 2020.

ووفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 (S/2020/273)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوسي سينغر ويسينغر

رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان السيد كو دونغيو، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم. وترحب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ترحيباً كبيراً بمشاركة مجلس الأمن في هذا الموضوع وإقراره المستمر بالعلاقة بين النزاعات والجوع.

وبينما نخاطب المجلس اليوم، من المستحيل بطبيعة الحال تجاهل مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأثره على الأمن الغذائي. وأود أن أؤكد للمجلس أن منظمة الأغذية والزراعة تعمل على جميع المستويات للحد من خطر تعطيل الجائحة للنظم الغذائية والتسبب في أزمة غذائية عالمية بين أعضائنا.

وسأركز اليوم على ثلاثة عناصر أساسية، هي التقرير العالمي لعام 2020 عن الأزمات الغذائية وكيف يبين بوضوح الصلة بين النزاعات وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد؛ والعلاقة بين التدخلات المعيشية وعمليات السلام؛ وأهمية الإنذار المبكر والعمل السريع لاستباق انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات.

وفي وقت سابق من هذا اليوم، أطلقنا نحن - منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والاتحاد الأوروبي و 13 شريكا آخر - طبعة عام 2020 من التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية. ووفقاً للتقرير، عانى 135 مليون شخص في 55 بلداً من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2019. وهذا ارتفاع كبير مقارنة بالسنوات الأربع الماضية. وقد عانى من ذلك نحو 60 في المائة من جميع هؤلاء الناس في سياقات النزاع أو عدم الاستقرار. حدث هذا في جنوب السودان، على سبيل المثال، حيث يتوقع أن يواجه أكثر من 6 ملايين شخص - أكثر من نصف سكانه - مستويات الأزمة من حيث انعدام الأمن الغذائي أو أسوأ من ذلك. ومن المرجح أن تزداد الحالة تدهوراً بين أيار/مايو وتموز/يوليه، إذ سيصل العدد إلى نحو 6.5 ملايين شخص. وفي اليمن، الذي لا يزال يواجه أسوأ أزمة فيما يتعلق بالغذاء وسوء التغذية في العالم في عام 2020، من المتوقع أن يتجاوز عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد 17 مليون شخص. ولا يزال خطر المجاعة قائماً، لا سيما إذا تعطلت عمليات الموانئ بسبب النزاع.

وينبغي اتخاذ إجراءات متسقة فيما بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنمائي ومجال السلام لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي الحاد. وتبين تجربة منظمة الأغذية والزراعة أن التدخلات الداعمة لسبل العيش والأمن الغذائي تسهم في السلام المحلي وعمليات السلام الأوسع نطاقاً لأنها لا تعالج أعراض النزاعات فحسب بل أسبابها الجذرية أيضاً. ويتعلق ذلك بجوهر أهداف التنمية المستدامة، التي نعمل على تحقيقها بحلول عام 2030.

فعلى سبيل المثال، عانى أكثر من 12 مليون شخص في منطقة الساحل من انعدام الأمن الغذائي الحاد في العام الماضي. ومن المؤسف أننا نتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى أكثر من 17 مليون نسمة خلال الموسم الأعرج القادم. وعلى الرغم من الجهود الواسعة النطاق والمدعومة دولياً، لا يزال السلام هشاً، لا سيما بالنسبة للمجتمعات الرعوية والمجتمعات الزراعية الرعوية، التي تتأكل سبل معيشتها بصورة متزايدة في منطقة الساحل وفي أماكن أخرى. ويمثل الرعي أحد أكثر خيارات سبل العيش قابلية للاستمرار في الأراضي الجافة، حيث يسهم إسهاماً هائلاً في الرفاه الاجتماعي والبيئي والاقتصادي. وفي غرب أفريقيا

ومنطقة الساحل، يساهم إنتاج الماشية بنسبة تصل إلى 44 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. ولكن تهميش المجتمعات الرعوية وإهمالها، فضلا عن استنفاد الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها، قد جعلها عرضة للخطر. وفي كثير من المناطق، أصبحت العلاقة بين المزارعين والرعاة، التي كانت في وقت من الأوقات تعاونية، علاقة تصادمية إذ أنهم يتنافسون على نفس الموارد الشحيحة. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الوكالات بتعزيز قدرة تلك المجتمعات المحلية على التكيف، مع التركيز على المناطق العابرة للحدود، كما هو الحال في منطقة ليبياكو - غورما في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، حيث تشتد حدة انعدام الأمن بصورة بالغة.

إن منع نشوب النزاعات والعمل في وقت مبكر للحد من أثرها خطوتان فعالتان للغاية يمكن اتخاذهما لتفادي انعدام الأمن الغذائي الحاد والحد منه. ونحن بحاجة إلى الوقاية، حيث أن التوقعات المتعلقة بالأمن الغذائي في عام 2020 تبدو قاتمة: فالنزاعات والأحوال الجوية القاسية والجراد الصحراوي والصدمات الاقتصادية والآن كوفيد-19، من المرجح أن تؤدي بالمزيد من الناس إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد. بيد أنه بمقدورنا أن نتدخل بسرعة للتخفيف من أثر تلك الصدمات من خلال رصدنا لتطورها عن كثب. ونحن ملتزمون بالارتقاء إلى مستوى ذلك التحدي وقد عبأنا منظماتنا بطرق لم يسبق لها مثيل منذ إنشاء الأمم المتحدة، لأن الأدلة واضحة: فالنزاع الواسع النطاق وعدم الاستقرار يؤديان إلى انعدام الأمن الغذائي؛ وبالتالي، فإن الحد من النزاعات أو منع نشوبها يقللان من الجوع ويمنعانه.

وستواصل منظمة الأغذية والزراعة دعم مجلس الأمن عن طريق تقديم المشورة المهنية بموافاته بأحدث المعلومات والتحليلات المتعلقة بالأمن الغذائي في سياقات النزاعات. ومن شأن ذلك أن يبسر عمل المجلس في الوقت المناسب لتفادي الأزمات الغذائية. وسيكون الأمن غير التقليدي مشكلة لا يمكن تجنبها وترتبط ارتباطا وثيقا بالنظام الغذائي.

وأعرب عن تقديري لجميع أعضاء المجلس على اهتمامهم المستمر بالصلة المباشرة بين النزاعات والأمن الغذائي، إلى جانب التنمية الريفية.

المرفق الثاني

بيان السيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة

أعتذر إن تكلمت بصراحة، ولكني أود أن أوضح للمجلس بوضوح تام ما يواجهه العالم في هذه اللحظة بالذات. فبينما نواجه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإننا أيضا على حافة جائحة لجوع.

في محادثاتي مع قادة العالم على مدى الأشهر العديدة الماضية، قبل أن يصبح فيروس كورونا مسألة، كنت أقول إن عام 2020 سيواجه أسوأ أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية لعدد من الأسباب، مثل الحريين في سورية واليمن؛ والأزمات المتفاقمة في أماكن مثل جنوب السودان، وكما سيبين يان إيغلاند بلا شك، بوركينا فاسو ومنطقة الساحل الوسطى؛ وأسراب الجراد الصحراوي في أفريقيا، كما أبرز المدير العام كو في ملاحظاته؛ وازدياد تواتر الكوارث الطبيعية وتغير أنماط الطقس؛ والأزمة الاقتصادية في لبنان، التي تؤثر على ملايين اللاجئين السوريين؛ والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وإثيوبيا، والقائمة طويلة. إننا نواجه بالفعل عاصفة شديدة.

ولذلك أود أن أشدد اليوم، ونحن نواجه كوفيد-19، على أننا لا نواجه جائحة صحية عالمية فحسب، بل أيضا كارثة إنسانية عالمية. فالملايين من المدنيين الذين يعيشون في دول تعاني من آثار النزاعات، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال، يُدفعون إلى حافة الجوع، اقترانا بالاحتمال الحقيقي والخطير جدا المتمثل في هاجس المجاعة.

هذا في الحقيقة أمر مفزع، ولكن اسمحوا لي أن أقدم الأرقام: 821 مليون شخص يذهبون إلى الفراش جائعين كل ليلة في جميع أنحاء العالم، يعانون من الجوع المزمن، وكما يبين التقرير العالمي الجديد عن أزمة الغذاء الذي نشر اليوم، هناك 135 مليون شخص آخر يواجهون مستويات من الجوع تصل إلى حد الأزمة أو ما هو أسوأ. وهذا يعني أن 135 مليون شخص على كوكب الأرض يسببون نحو حافة المجاعة. لكن تحليل برنامج الأغذية العالمي يبين الآن، أن 130 مليون شخص آخر قد يدفعون إلى حافة لمجاعة بحلول نهاية عام 2020 بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). هذا مجموعه 265 مليون شخص.

وفي أي يوم من الأيام، يوفر برنامج الأغذية العالمي شريان حياة لما يقرب من 100 مليون شخص، ارتفاعا من حوالي 80 مليونا قبل بضع سنوات فقط. ويشمل ذلك حوالي 30 مليون شخص تعتمد حياتهم علينا حرفيا. وإذا لم نتمكن من الوصول إلى هؤلاء الناس بالمساعدة المنقذة للحياة التي يحتاجون إليها، فإن تحليلنا يبين أن 300 000 شخص يمكن أن يموتوا جوعا كل يوم على مدى فترة ثلاثة أشهر. وهذا لا يشمل الزيادة في المجاعة بسبب COVID-19. وفي أسوأ الحالات، قد نكون بصدد مواجهة مجاعة في حوالي 30 بلدا، وفي الواقع، في 10 من تلك البلدان، لدينا بالفعل أكثر من مليون شخص في كل بلد على حافة المجاعة. وفي كثير من الأماكن، فإن تلك المعاناة الإنسانية هي الثمن الباهظ للنزاع.

ونحن فخورون في برنامج الأغذية العالمي بأن مجلس الأمن اتخذ القرار التاريخي باعتماد القرار 2417 (2018). وكان من المدهش أن نرى المجلس يقف صفا واحدا. والآن علينا أن نفي بتعهدنا بحماية أكثر الفئات ضعفا والعمل فورا لإنقاذ الأرواح.

ولكن هذا، في رأيي، ليس سوى الجزء الأول من الاستراتيجية اللازمة لحماية البلدان التي تمزقها النزاعات من جائحة جوع ناجمة عن فيروس كورونا. وهناك أيضا خطر حقيقي يتمثل في احتمال وفاة عدد أكبر من الناس من جراء الأثر الاقتصادي لـ COVID-19 أكثر من الفيروس نفسه. ولهذا السبب أتحذّر عن جائحة جوع. ومن الأهمية بمكان أن نتكاتف معا كمجتمع عالمي واحد موحد لدحر هذا المرض وحماية أضعف الأمم والمجتمعات من آثاره المدمرة المحتملة.

ومن المتوقع أن تؤدي عمليات الإغلاق والركود الاقتصادي إلى خسارة كبيرة في الدخل بين العمال الفقراء. كما ستخفض التحويلات الخارجية انخفاضا حادا، مما سيضر ببلدان مثل هايتي ونيبال والصومال، على سبيل المثال لا الحصر. وسيؤدي فقدان إيرادات السياحة إلى الإضرار ببلدان مثل إثيوبيا، حيث تمثل 47 في المائة من مجموع الصادرات. وسيكون لانهايار أسعار النفط في البلدان المنخفضة الدخل مثل جنوب السودان، حيث يمثل النفط 98.8 في المائة من مجموع الصادرات، أثر كبير. وبطبيعة الحال، عندما تنخفض إيرادات البلدان المانحة، لا يزال يتعين معرفة مدى تأثير ذلك على المعونة الأجنبية المنقذة للحياة. إن الآثار الاقتصادية والصحية لـ COVID-19 هي الأكثر مدعاة للقلق بالنسبة للمجتمعات المحلية في البلدان في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط لأن الفيروس يهدد بإلحاق مزيد من الضرر بحياة وسبل معيشة الأشخاص المعرضين بالفعل للخطر بسبب النزاع.

إن برنامج الأغذية العالمي وشركائنا يجتهدون لمساعدتهم وسنبذل كل ما في وسعنا. فعلى سبيل المثال، نعلم أن الأطفال معرضون بشكل خاص للجوع وسوء التغذية، ولذلك فإننا نمنح الأولوية لتقديم المساعدة إليهم. وكما يعلم المجلس، فإن 1.6 بليون طفل وشاب لا يذهبون إلى المدارس حاليا بسبب عمليات الإغلاق التام. وهناك ما يقرب من 370 مليون طفل فقدوا الوجبات المدرسية المغذية - ولا يمكن للمرء إلا أن يتصور أنه عندما لا يحصل الأطفال على التغذية التي يحتاجون إليها، فإن مناعتهم تنخفض. وحيثما تم تعليق الوجبات المدرسية المغذية بسبب إغلاق المدارس، نعمل على استبدالها بحصص غذائية تؤخذ إلى المنزل، حيثما أمكن ذلك.

وكما يعلم الأعضاء، فإن برنامج الأغذية العالمي هو العمود الفقري اللوجستي للعالم الإنساني، بل وأكثر من ذلك الآن بالنسبة للجهود العالمية الرامية إلى دحر الجائحة. وقد سلمنا الملايين من معدات الحماية الشخصية، ومجموعات اختبار الفيروس، وأقنعة الوجه إلى 78 بلدا بالنيابة عن منظمة الصحة العالمية. كما أننا ندير خدمات جوية إنسانية لنقل الأخصائيين الصحيين الذين يعملون على خطوط المواجهة، والأطباء والممرضين والعاملين في المجال الإنساني إلى البلدان التي تحتاج إلى المساعدة، لا سيما في الوقت الذي أغلقت فيه صناعة الطيران التجاري أبوابها تقريبا. ولكن علينا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير، وأحض المجلس على أن يقود الطريق.

أولا وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى السلام. وكما قال الأمين العام مؤخرا بوضوح شديد، فإن وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي أمر أساسي.

ثانيا، نحن بحاجة إلى أن نتيح لنا جميع الأطراف المشاركة في النزاعات سبل إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى جميع المجتمعات الضعيفة، حتى نتمكن من إيصال المساعدة التي يحتاجونها إليهم، بغض النظر عن من هم أو مكان وجودهم. وبشكل عام جدا، نحتاج أيضا إلى استمرار تدفق السلع الإنسانية والتجارية عبر الحدود، لأنها شريان الحياة للنظم الغذائية العالمية وكذلك للاقتصاد

العالمي. ويتعين على سلاسل الإمداد أن تستمر في التحرك إذا أردنا التغلب على الجائحة ونقل الغذاء من حيث يتم إنتاجه إلى حيث هو مطلوب. وهو يعني أيضا مقاومة إغراء فرض حظر على الصادرات أو إعانات الواردات، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإلى نتائج عكسية في جميع الحالات تقريبا. ويعمل برنامج الأغذية العالمي جنبا إلى جنب مع الحكومات لبناء وتعزيز شبكات الأمان الوطنية. وهذا أمر بالغ الأهمية في الوقت الراهن لكفالة الوصول العادل إلى المساعدة، والمساعدة في صون السلام، ومنع التوترات المتزايدة بين المجتمعات المحلية.

ثالثا، نحن بحاجة إلى عمل منسق لدعم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. فعلى سبيل المثال، يقوم برنامج الأغذية العالمي بتنفيذ خطط لتوفير ما قيمته ثلاثة أشهر مسبقا من الأغذية والنقدية لخدمة العمليات القطرية المحددة كأولويات. ونحن نطلب من المانحين التعجيل بتقديم التمويل الذي تم التعهد به بالفعل وقدره 1.9 بليون دولار، حتى نتمكن من بناء المخزونات، وتكوين هوامش التحوط المنقذة للحياة، وحماية أكثر الفئات ضعفا من آثار اضطرابات سلسلة الإمداد، ونقص السلع الأساسية، والأضرار الاقتصادية، والإغلاق. يفهم الأعضاء بالضبط ما أحدث عنه. كما نطلب مبلغ 350 مليون دولار إضافي لإنشاء شبكة من المراكز اللوجستية ونظم النقل للحفاظ على حركة سلاسل الإمداد الإنسانية في جميع أنحاء العالم. كما أنها ستوفر المستشفيات الميدانية وعمليات الإجلاء الطبي للعاملين في المجال الإنساني والصحي على الخطوط الأمامية، على أساس استراتيجي حسب الحاجة.

قبل عامين، اتخذ مجلس الأمن خطوة تاريخية عندما اعترف - وأدان - الخسائر البشرية المدمرة للنزاع التي تدفع فقرا وجوعا. كما أبرز القرار 2417 (2018) الحاجة إلى نظم للإنذار المبكر، وأنا هنا اليوم لإثارة هذا الإنذار. لا توجد مجاعة حتى الآن. ولكن لا بد لي من تحذير المجلس بأننا إذا لم نستعد ونتصرف الآن لتأمين الوصول وتجنب نقص التمويل وتعطيل التجارة، فإننا قد نواجه مجاعة متعددة ذات أبعاد تاريخية في غضون أشهر قليلة.

وستحدد الإجراءات التي نتخذها مدى نجاحنا أو فشلنا في بناء نظم غذائية مستدامة كأساس لمجتمعات مستقرة وسلمية. والحقيقة هي أنه ليس لدينا وقت، لذلك دعونا نتصرف بحكمة ودعونا نتصرف بسرعة. وأعتقد أنه بخبراتنا وشراكتنا، يمكننا تجميع الأفرقة والبرامج اللازمة للتأكد من أن جائحة COVID-19 لا تصبح كارثة إنسانية وأزمة غذائية.

إحاطة يقدمها السيد يان إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين

أود أن أعرب عن امتناني على هذه الفرصة للتحدث عن الجوع الناجم عن النزاع وما يمكن أن يفعله أعضاء مجلس الأمن للوفاء بالتزامهم بـ "كسر الحلقة المفرغة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي"، على النحو المعرب عنه في القرار 2417 (2018). وقد عرض زميلاي من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي بصورة جيدة أهمية الاحتياجات الغذائية العالمية وإلحاحها. ولذلك، سأركز على الحاجة إلى المساعدة المقدمة من مجلس الأمن، فضلا عن العقبات الميدانية التي تواجهنا للوصول إلى الجياع في الحرب.

لم أصادف قط خلال مسيرتي على مدار 40 عاما في مجال العمل الإنساني مثل هذا العدد من الأشخاص الذين شردهم العنف والنزاع المروعان، والذي يتجاوز 70 مليون شخص حاليا. ونحن نرى تصاعد الجوع الناجم عن العنف السياسي والتطرف العنيف في خضم نزاعات أكثر عددا وأطول مدة وأشد قسوة. فالنزاع يجبر الأسر على الفرار من ديارها ومزارعها وحقولها وسبل عيشها، وعلى الاعتماد على سقاء المجتمعات المضيفة التي كثيرا ما تكون هي نفسها في وضع محفوف بالمخاطر. ويزيد من تفاقم تلك العاصفة أن تغير المناخ يضرب أيضا النازحين ومضيفيهم، مما يؤدي بدوره إلى تعميق الجوع وإلى مزيد من النزوح.

وربما لا تكون تلك الحلقة المفرغة أوضح في أي مكان آخر مما هي عليه في وسط منطقة الساحل الأفريقي ووحوش بحيرة تشاد في أفريقيا. وقد شهدت ذلك مباشرة عندما زرت بوركينافاسو في وقت سابق من هذا العام قبيل انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ولم نشهد في أي مكان آخر في العالم مثل هذه الزيادة في النزوح القسري بمقدار عشرة أضعاف، من 70 000 إلى 750 000 شخص، في عام واحد فقط.

وفي بلدة بارسالوجو الشمالية الصغيرة، تضاعف عدد السكان عدة أضعاف بسبب الهجمات الوحشية المستمرة التي تشنها مختلف الجماعات المسلحة في جميع أنحاء المنطقة. وكانت معظم الأسر وحيدة العائل وتحت قيادة الأم. فالرجال كانوا هدفا لعنف المتطرفين وكان الآباء والأزواج إما قد لقوا حتفهم أو فروا إلى مناطق أبعد. وكان هؤلاء النساء والأطفال يعانون بمفردهم ومن دون حماية. وليس هناك في هذه المنطقة الكبيرة سوى عدد قليل من منظمات المعونة، ونحن مثقلون بالأعباء ونعاني من نقص في التمويل. ولا توجد خدمات عامة ولا تلوح في الأفق أي إمكانية لاستتباب القانون والنظام.

وكان لدى معظم الأسر بعض المأوى الأساسي ولكنها في حاجة ماسة إلى كل شيء آخر: الغذاء والمياه والمرافق الصحية والتعليم. وتتقاسم أسرة مكونة من سبعة أو ثمانية أفراد 20 لترا من المياه يوميا. فكيف يمكن تجنب مرض فيروس كورونا فيما يوجد 1 000 من الأكواخ المتلاصقة، وحيث لا يتوفر لكل 10 أشخاص يعيشون في مأوى صغير سوى ثلاثة لتترات من الماء للشرب والغذاء والنظافة الصحية للشخص الواحد يوميا؟ ولا توجد مدرسة، لأن المدرسين فروا من العنف الموجه ضد التعليم. وزادت معدلات انعدام الأمن الغذائي ثلاثة أضعاف.

إن حالة الطوارئ في شمال بوركينا فاسو ليست فريدة من نوعها. ونرى نفس أزمة الغذاء والإغاثة الأساسية في جميع أنحاء منطقة الساحل، من مالي إلى بحيرة تشاد. وهناك اعتماد مبالغ فيه على الاستجابات العسكرية لمكافحة الإرهاب. ولا يُبذل سوى أقل القليل لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف، مثل البطالة الهائلة ونقص التعليم والفقر المدقع وانعدام الحكم الرشيد وانعدام الأمل لدى معظم جيل الشباب. وإذا انتقلنا من منطقة الساحل إلى سورية أو اليمن أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو الصومال، فإننا نرى نفس الحاجة إلى إعادة تنشيط حقيقية.

إذن ما الذي ينبغي فعله؟ بعد التشاور مع العديد من الزملاء الميدانيين، أود أن أركز على خمسة طلبات.

أولا، نحن بحاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع السكان المحتاجين. ويجب على المجلس أن يساعدنا، بوصفنا الوكالات الإنسانية العاملة على الخطوط الأمامية، في الوصول إلى جميع المجتمعات المحلية المحتاجة في مناطق النزاع. ويقع على عاتق الدول التزام بتيسير المعونة الإنسانية المحايدة وفقا للقانون الإنساني. ومع ذلك، عندما نحاول الوصول إلى الأطفال والنساء والرجال - وجميعهم من المدنيين - بإغاثة منقذة للحياة، نواجه كل يوم عقبات وحواجز طرق ومحظورات في العديد من بيئات النزاع. إذ تمنع الحكومات والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على حد سواء، انطلاقا من الرغبة في إثبات وجودها، المدنيين بشكل سافر من الحصول على الإغاثة.

ونحث مجلس الأمن على تجنب تسييس إمكانية الحصول على المعونة وعلى أن يُمكننا تلقائيا، بوصفنا جهات فاعلة في مجال العمل الإنساني على الخطوط الأمامية، من تقديم الإغاثة حيثما وكلما كانت هناك احتياجات لم تتم تلبيتها - عبر الخطوط الأمامية والحدود والخطوط السياسية والدينية والإثنية. ويجب أن يتلقى النساء والأطفال والمسنون والمعوقون المعونة دائما في كل مكان. والقرار 2165 (2014)، بشأن الإغاثة عبر الحدود في سورية، مثال على نوع الآليات اللازمة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى دبلوماسية إنسانية أقوى لتعزيز وصول المساعدات الإنسانية. ويجب على البعثات التي ينشرها مجلس الأمن، فضلا عن البعثات الدبلوماسية الثنائية لأعضاء المجلس، أن تعطي الأولوية لجهود الدبلوماسية الإنسانية مع الأطراف والجهات الفاعلة التي يمكنها القضاء على تحديات الوصول وضمان أن يتمكن من الوصول إلى الناس بالغذاء وغيره من المساعدات. فغالبا ما تكون تحديات الوصول من صنع الإنسان. ومن شأن تدخل المجلس أن يمكّن من توفير الأغذية وغيرها من المساعدات المنقذة للحياة.

لقد ترأست خلال الفترة من عام 2016 إلى نهاية عام 2018 فرقة عمل إنسانية معنية بالوصول إلى سورية مكونة من نحو 25 دولة من الدول الأعضاء المؤثرة في الأمم المتحدة. وأنشئت فرقة العمل تلك بعد تقارير مروعة عن أطفال يتضورون جوعا حتى الموت في المدن المحاصرة في سورية. وفي غضون 72 ساعة من إنشاء فرقة العمل، كانت القوافل تدخل عدة مناطق محاصرة لم تتلق أي أغذية أو أي إغاثة أخرى لعدة أشهر. وكانت جهود الدبلوماسية الإنسانية التي تقوم بها الدول ومنظومة الأمم المتحدة عاملا رئيسيا في التمكين من ذلك. وتقع على عاتق الدول التي لها نفوذ على أطراف النزاع مسؤولية خاصة في هذا الصدد. وعندما حُرمت العديد من المناطق المحاصرة مرة أخرى من الغذاء واستحكم الجوع، كان

ذلك يرجع في المقام الأول إلى أن الضغط الذي تمارسه الدول على الأطراف آخذ في الانحسار. وانتصر المنطق العسكري الإجرامي على الرحمة والقانون الإنساني.

ثالثاً، يجب أن نعرز أداة تقادي التضارب لدى أطراف النزاعات المسلحة. فإبلاغ الأطراف بالمواقع الإنسانية والطبية المحمية لإخراجها من ساحة النزاع يشكل أداة رئيسية لتمكين الأغذية والإغاثة الطبية والمساعدة الإنسانية من الوصول إلى المدنيين دون تعرضها للهجوم. وتمثل حماية الإغاثة الإنسانية المحايدة والنزيهة والمستقلة مبدأً أساسياً من مبادئ القانون الإنساني. ومهاجمة المواقع الطبية والإنسانية هي جرائم حرب.

وعندما يُبلِّغ القادة العسكريون بموعد توفير الأغذية ومواد الإغاثة الأخرى ومكانها ونوعها، يقع على عاتقهم التزام بضمان سلامة وأمن أية قافلة إغاثة طوال العملية. وقد نجح ذلك في العديد من النزاعات ومع العديد من الأطراف ولكن كثيراً ما تعجز الأطراف ورعاتها والنظام الإنساني عن ضمان تنظيم تقادي التضارب واحترامه على نحو فعال. وكثيراً ما شهدنا قوافل تصل إلى أماكن الجوع واليأس بعد النجاح في إخراجها من ساحة النزاع بالتنسيق مع العديد من القوات المسلحة الحكومية والجماعات المسلحة غير تابعة للدولة. وشهدنا في أماكن أخرى قوافل ومستشفيات ومدارس ومخيمات ومكاتب إنسانية ومستودعات تتعرض للهجوم والقصف رغم أنه كان قد تم إخراجها من ساحة النزاع.

ويمكن لمنع التضارب والدبلوماسية الإنسانية أن ينجحاً، حتى في أقسى الحروب، ولكن يجب دائماً التحقق من المعلومات المقدمة وتحري دقتها، والأهم من ذلك أن تكون هناك مساءلة عن الهجمات على المواقع المحمية. ويجب على الدول أن تعمل لضمان احترام القانون الدولي الإنساني في صفوف قواتها المسلحة وفي صفوف من تدعمهم ولها نفوذ عليهم.

رابعاً، يجب إدراج إعفاءات موحدة للمعونة الإنسانية، بما في ذلك الأغذية والمنتجات الزراعية، في قوانين مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات. ويتأثر العمل الإنساني والوصول والإمدادات والمشتريات والتأشيرات والتحركات في مناطق النزاع بصورة متزايدة بالتشريعات والتدابير ونظم الجزاءات المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

ومن الأمثلة المعروفة على ذلك الأزمة الغذائية المتصلة بالجفاف التي تحولت في عام 2011 إلى مجاعة في جنوب وسط الصومال، حيث أدت الجزاءات المفروضة على حركة الشباب إلى تعقيد شديد في التصدي للمجاعة. وأدت إلى تأخير التمويل المقدم من الجهات المانحة وإلى حرص واسع النطاق في أوساط المنظمات الإنسانية على عدم المخاطرة، حيث رأت تلك المنظمات أنه لا يمكنها الاستجابة في تلك المناطق بسبب المخاطر القانونية. وطُبقت إعفاءات بعد فوات الأوان، حيث كان عدد كبير جداً من الناس قد ماتوا.

واليوم، في العديد من مناطق النزاع التي يكافح فيها العاملون في المجال الإنساني التابعون للمجلس النرويجي للاجئين، البالغ عددهم 15 000 موظف، من أجل إيصال الغذاء وغيره من مواد الإغاثة للمدنيين العالقين في خضم النيران المتبادلة، فإننا نواجه تأخيرات أو قيوداً بسبب عدم وجود إعفاءات واضحة لتقديم المعونة الإنسانية في جميع نظم الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب.

وعلى نفس المنوال، ينبغي أن تتضمن القيود العديدة الحالية التي فرضتها الدول بسبب جائحة كوفيد-19 أيضاً أحكاماً تسمح باستمرار تقديم المساعدة الإنسانية في مأمن من فيروس كورونا، وذلك،

على سبيل المثال، باعتبار العاملين في المجال الإنساني موظفين أساسيين، شأنهم في ذلك شأن الموظفين الطبيين. وبخلاف ذلك، فإن الأزمة الصحية الراهنة قد تسبب أزمة غذائية تترتب عليها عواقب أشد على الفئات الضعيفة من السكان.

خامساً، يجب تعزيز آليات الرصد والإبلاغ والمساءلة. فتجويد المدنيين في الحرب والحرمان من الإغاثة الإنسانية هما من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني التي يجب محاسبة مرتكبيها. ويمثل التعديل الأخير لنظام روما الأساسي، الذي يوسع نطاق جريمة الحرب المتمثلة في التجويد المتعمد ليشمل حالات النزاعات المسلحة غير الدولية، خطوة جديرة بالترحيب. وينبغي للدول الأطراف أن تصدق على ذلك التعديل أو أن تقبله لضمان بدء نفاذه.

ويجب أن تكون هناك عواقب عندما يمنع رجال يحملون السلاح ويملكون النفوذ الأطفال والأسر من الحصول على الغذاء عن طريق جني المحاصيل أو المعونة، ويكون الجوع هو النتيجة. ويجب على مجلس الأمن أن يكفل المساءلة وإجراء تحقيقات من خلال آلية لرصد وصول المساعدات الإنسانية وجرائم التجويد والإبلاغ عنها. وعندها فحسب، سيفكر الجنرالات والقادة والسياسيون مرتين قبل أن يحرّموا المدنيين من الطعام. إن تجويد المدنيين جريمة حرب ولن يحقق أبدا أهدافا عسكرية مشروعة. ونحث مجلس الأمن على تجديد التزامه بكسر الحلقة المفرغة للنزاع وانعدام الأمن الغذائي وعلى النظر في النقاط الخمس التي أدرجتها.

بيان السيد ميغيل فارغاس مالدونادو، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية

اسمحوا لي أن أبدأ بالتتويه بالعمل الذي تضطلع به الحكومات والمنظمات الدولية للتخفيف من آثار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على تغذية أضعف فئات السكان.

وأرحب بالسيد شو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ والسيد ببسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي؛ والسيد إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين. ونعرب عن تقديرنا العميق لقبولهم دعوتنا إلى عرض تقييماتهم لأثر النزاعات على الأمن الغذائي.

قدمت لنا جائحة كوفيد-19 مرة أخرى دليلاً دامغاً على أنه في القرن الحادي والعشرين، وعلى الرغم من القدرات الإنتاجية المتزايدة الكفاءة، فإن تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع أمر غير مضمون. وتشير منظمة الأغذية والزراعة، التي اعترفت بالجمهورية الدومينيكية بوصفها من بين البلدان التي حققت الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في الحد من الجوع وسوء التغذية، إلى أن بلدي يسير على الطريق الصحيح لتحقيق ذلك الهدف من أهداف التنمية المستدامة. بيد أن الأزمة الراهنة تهدد قدرة الكثير من البلدان النامية على القضاء على الجوع.

ويكشف التقرير المشترك الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف، المعنون "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2019"، أن 821.6 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ويزيد ذلك بنحو مليون شخص تقريباً عن العام السابق، مما يشير إلى أن حالة الجوع ظلت تُراوح مكانها على الأقل أو تفاقمت ليلاً. وتتذر توقعات الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي ستجتاح العالم في النصف الثاني من عام 2020 بتطورات سلبية. ويمثل عدم المساواة الاقتصادية والفقر المدقع وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، فضلاً عن النزاعات، عوامل لا يمكن إنكارها تسهم في انعدام الأمن الغذائي.

إن تصاعد النزاعات الداخلية منذ عام 2010 هو السبب في معاناة أكثر من نصف أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن. وشكل اتخاذ القرار (2018) 2417 بالإجماع معلماً بارزاً. فقد وفر الاعتراف بوجود علاقة واضحة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي للمجتمع الدولي مبادئ توجيهية للحيلولة دون تسبب هذه النزاعات في أزمات غذائية للسكان المدنيين. وفي هذا السياق، حان الوقت لتطبيق "إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة" الذي أعدته لجنة الأمن الغذائي العالمي.

وأود أيضاً أن أشير إلى الصلة بين انعدام الأمن الغذائي والاستقرار السياسي. والأدلة لا يمكن دحضها: إن انعدام الأمن الغذائي يوفر أرضاً خصبة للنزاع، ويزداد الأمر سوءاً إذا اقترن ذلك بانعدام المساواة والضعف المؤسسي. ويمكن أن يؤدي الجوع وزيادة التوترات الاجتماعية ونزوح السكان إلى زيادة الضغط الاجتماعي والاقتصادي على البلدان المضيفة، التي كثيراً ما تتأثر بأوجه ضعف متنوعة.

ويؤثر الجوع على أكثر من 40 مليون شخص في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتضاعفت معدلات نقص التغذية أربع مرات في فنزويلا بين عامي 2014 و 2018. وقد حدث ذلك بالتزامن مع ركود اقتصادي حاد ونزوح جماعي للسكان.

ومن ناحية أخرى، تتطلب الحالة في هايتي اهتماما عاجلا وتستدعي تضامن المجتمع الدولي. ووفقا للتقرير الذي نشره برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة في كانون الثاني/يناير 2020، فإن 3.7 مليون نسمة من سكان هايتي يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. والدروس المستفادة من كولومبيا تذكرنا بالحلقة المفرغة للنزاع ونزوح الناس والجوع.

ويلزم اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لتحسين الأمن الغذائي والتغذية، ويجب فهمها على أنها مبادرات تسهم في حفظ السلام. ويمكن لاتخاذ إجراءات مبكرة أن يخفف من آثار النزاع على سبل كسب العيش والحصول على الغذاء. ويجب أن يظل هذا الشاغل على جدول أعمال مجلس الأمن من خلال الدبلوماسية الإنسانية وبعثات حفظ السلام.

ولا يوجد نهج واحد يناسب الجميع إزاء الحالات المتعددة الأبعاد. فالعديد من البلدان المتضررة من النزاع تعاني أيضا من الآثار الضارة لتغير المناخ، وهو تفاعل ينطوي، في سياقات هشة بالفعل، على تهديد خطير لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وكما يحدث غالبا، فإن النساء والأطفال والمسنين، فضلا عن اللاجئين والمشردين داخليا، هم من بين أكثر الأشخاص تضررا.

ولا بد من توحيد الجهود لتعزيز دعائم السلام والأمن والتنمية والبيئة والمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. ويجب أن يكون لدى الأمين العام والدول والوكالات المتخصصة التابعة للمنظومة والجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي والمجتمعات المحلية المتضررة نفسها المعلومات والتحليلات وأدوات الإنذار المبكر، مع كفاءة بذل جهود متضافرة للتصدي لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات والذي تقاوم بسبب تغير المناخ والأزمات الاقتصادية، والآن، جراء جائحة كوفيد-19.

وكما ذكرت سابقا، تعترف الأمم المتحدة بأن الجمهورية الدومينيكية تدرج الأمن الغذائي بوصفه عنصرا رئيسيا في سياساتها الحكومية. وقد أعلننا عام 2020 سنة توطيد الأمن الغذائي، استنادا إلى خطة وطنية لكفالة حصول جميع الدومينيكيين على التغذية السليمة وحمايتهم من الجوع.

وتتطلب الأولوية الممنوحة للأمن الغذائي التزاما أكبر على الصعيد الدولي. ونعلم أن العالم لن يحقق أهدافه الإنمائية المشتركة دون تلبية احتياجاته الغذائية والتغذوية.

ويسرنا أن نتاح لنا الفرصة لإعادة فتح هذه المناقشة خلال هذه المرحلة الحرجة في خضم جائحة كوفيد-19، الذي يشكل حاليا تهديدا عالميا حقيقيا، بغية التفكير في كيفية تكييف استجابتنا خلال هذه الحالة المعقدة.

بيان السيد بيكستين دو بوستوريفا الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكركم، سيدي، على قيادتكم بشأن موضوع الجوع الناجم عن النزاعات، الذي تجلى في هذه الإحاطة المناسبة من حيث التوقيت، وكذلك على مبادرتكم للإدلاء ببيان رئاسي، يحظى بتأييدنا.

وأشكر مقدمي الإحاطات على تذكيرنا بما يعنيه هذا الموضوع. فهو يعني دولا لا تحمي مدنيها. ويعني تجويع المدنيين؛ ويعني الأطراف المتحاربة التي تمنع وصول المساعدات الإنسانية وتهاجم المدنيين والهياكل الأساسية المدنية وتدمر سبل العيش والماشية والحقول الزراعية؛ ويعني التأثير غير المتناسب على الفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيما على الأطفال.

ويعني الحكومات التي تعرقل تقديم المساعدات الإنسانية من خلال فرض عوائق وقيود إدارية أقل وضوحاً، والصعوبات التي تواجهها المنظمات الإنسانية بسبب الآثار السلبية لتدابير وجزاءات مكافحة الإرهاب.

ويعني أيضاً الآثار الأقل وضوحاً للجوع الناجم عن النزاعات؛ وعندما يعاني جيل كامل من سوء التغذية، فإن العواقب الطويلة الأجل تضر برخاء المجتمع بأسره، فضلاً عن آفاقه لإحلال السلام المستدام.

وقد أقر جميع أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر بهذه التحديات باتخاذهم بالإجماع القرار 2417 (2018). وقد سألتكم، سيدي، كيف يمكن تحقيق تنفيذ أكثر شمولاً لذلك القرار. ونعتقد أن هناك العديد من الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن والدول الأعضاء لمنع النزاعات من التسبب في الجوع أو تفاقمه. وسأسمي عدداً قليلاً فقط منها، استوحيتها بالطبع، من القرار 2417 (2018).

وينبغي للدول التي لها نفوذ على أطراف النزاع أن تستخدم هذا النفوذ من أجل الحض على الامتثال للقانون الإنساني الدولي، وذلك مثلاً بدعم التحقيقات الوطنية وتشجيع الدول الأعضاء التي ترتكب انتهاكات لولايتها القضائية على ضمان المساءلة. وإذا لم تتخذ الولايات القضائية الوطنية أي إجراء وعندما لا تفعل ذلك، فإن لدى مجلس الأمن الأدوات اللازمة لبدء مجموعة من آليات التحقيق والمساءلة الدولية. ونرحب، في هذا الصدد، بتعديل نظام روما الأساسي ليشمل التجويع المتعمد للمدنيين كوسيلة من أساليب الحرب، بما في ذلك في النزاعات المسلحة غير الدولية، كجريمة حرب، وندعو الدول الأعضاء إلى التقيد بنظام روما الأساسي والتصديق على هذا التعديل.

وينبغي للمجلس أيضاً أن يواصل معاقبة الكيانات أو الأفراد الذين يعرقلون وصول المساعدات الإنسانية. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك، منح ولايات مناسبة لحماية المدنيين لعمليات السلام، وجعلها تدخل في حوار بشأن التحديات التي تواجه إمكانية وصول المساعدات.

وأخيراً، نعتقد أن للأمين العام دوراً هاماً يؤديه في تنبيه مجلس الأمن عندما ينشأ خطر المجاعة الناجمة عن النزاع وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع في سياق النزاعات المسلحة، وفي تزويدنا بالمعلومات اللازمة خلال جلسات الإحاطة القطرية الخاصة بحماية المدنيين.

وأخيراً، نود أن نؤكد أن السكان في النزاعات المسلحة، الذين أضعفتهم سنوات من العنف والدمار وسوء التغذية، ودفعتهم إلى أقصى حدود قدرتهم على التحمل، بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ، أصبحوا

الآن مرة أخرى عرضة بشكل خاص لانتشار مرض فيروس كورونا كوفيد-19. ولذلك، فإننا نؤيد تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار لكفالة الاستجابة الكافية للوباء. ونشير أيضا إلى أن الدورة التاسعة عشرة للجنة حقوق الإنسان لا تعفي الحكومات من التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى منع القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19 من الحد من قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على تقديم المساعدة.

بيان السيد جانغ جون، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

وأود أن أشكر وزير الخارجية ميغيل فارغاس مالدونادو على بيانه. كما أشكر المدير العام كو دونغيو، والمدير التنفيذي ديفيد بيسلي، والسيد يان إيغلاند على إحاطاتهم.

تؤدي الحروب والنزاعات المسلحة إلى الكوارث والمظالم. وقد تهدد بقاء المدنيين الأبرياء على قيد الحياة، وتدمر الهياكل الأساسية، وتؤثر على تنمية البلدان المعنية، وتؤدي إلى وقوع أزمات إنسانية، بما في ذلك تفاقم انعدام الأمن الغذائي.

ومن المسلم به أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وغيرهما من المنظمات الدولية تتابع الحالة عن كثب، وتحافظ على أفكار ثاقبة بشأن مسائل الجوع الناجم عن النزاعات، وتقدم ملاحظات وتوصيات مركزة. ونقدر أيضا مبادرة الجمهورية الدومينيكية بعقد هذه الجلسة.

كما أثر وباء جائحة كورونا وانهيار السلسلة الصناعية العالمية على اقتصادات الدول الأعضاء وأمنها الغذائي. وينتشر الجراد الصحراوي في أفريقيا وآسيا، مما يزيد من مخاطر الأمن الغذائي العالمي. وإزاء هذه الخلفية، هناك قيمة مضافة للدخول في مناقشات بشأن هذا الموضوع. وأود التشديد على النقاط التالية.

أولا، لا بد من منع نشوب النزاعات وحلها، وتعزيز الحوار والتسوية السياسية لمشاكل البؤر الساخنة. وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وأن يشجع على حل النزاعات بالوسائل السياسية والدبلوماسية من أجل تخفيف معاناة المدنيين من معاناة الحرب، بما في ذلك الجوع.

ونحث جميع الأطراف المعنية على أن تدعم بنشاط النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية على الصعيد العالمي وأن تعمل على ذلك. وينبغي للأطراف المعنية أن تتخذ جميع الإجراءات لضمان وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق، بما في ذلك ما يتعلق بالإمدادات الغذائية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي مزيدا من الاهتمام للقضايا في أفريقيا وأن يدعم المساعي الحميدة وجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى.

ثانيا، من الضروري تعزيز التنمية الشاملة والمتوازنة والتركيز عليها بشكل أساسي. ومن الصعب تحقيق التنمية بدون سلام ومن الصعب تحقيق السلام المستدام بدون تنمية. إن التنمية أساسية لحل مختلف المسائل العالمية. ومن المهم بصفة خاصة دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا وغيرها من المناطق للقضاء على الفقر والنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام والمساهمة لإعادة بناء مناطق النزاع وتعزيز العمليات السياسية والاقتصادية وعمليات حفظ السلام وبنائه بالتوازي مع ذلك، مع زيادة القدرة الإنمائية الأساسية للبلدان المعنية لمنع الأزمات الغذائية وغيرها من الكوارث الإنسانية.

ثالثا، من الأهمية بمكان تعزيز التعاون الدولي وتهيئة الظروف المواتية لتعزيز الأمن الغذائي العالمي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ بصورة مشتركة إجراءات عاجلة لكفالة وجود سلسلة عالمية لإمدادات

الأغذية دون عائق والحفاظ على إمدادات الأغذية واستقرار الأسعار. ويجب أن ندعم منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في أداء دورهما التنسيقي الفريد في تقديم المساعدة الإنسانية إلى البلدان المعنية لمنع حدوث مجاعة على نطاق واسع.

ويجب رفع الجزاءات الانفرادية في أقرب وقت ممكن. وينبغي للدول الأعضاء أن تعمل على تثبيت سلاسل الإمداد الصناعية، وأن تخفض الحواجز التعريفية، وأن تيسر التجارة، وأن تكفل الإمداد العالمي المتواصل بالأغذية والمنتجات الزراعية.

وينبغي أن تجري العمليات الإنسانية وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية الإنسانية ذات الصلة، مع احترام سيادة البلدان المعنية.

وتعلق الصين، بوصفها دولة زراعية كبيرة، أهمية كبيرة على الأمن الغذائي. وبغية تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، تشارك الصين دائما بنشاط في التعاون الدولي في مجالي الزراعة والأغذية. وقد قدمنا المساعدة إلى البلدان النامية الأخرى في حدود قدرتنا، من بين وسائل أخرى، عن طريق تنفيذ مشاريع، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإرسال خبراء وفنيين إلى مناطق أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ومنذ تفشي عدوى كوفيد-19 وطاعون الجراد الآسيوي الأفريقي، قدمت الصين دعما نشطا إلى بلدان أخرى في مكافحة الوباء. واستجابة من الصين بنشاط لمبادرة منظمة الأغذية والزراعة وطلبات البلدان ذات الصلة، فإنها أرسلت أفرقة لمكافحة الجراد لتبادل الخبرات ومساعدة البلدان المتضررة. وتحققت نتائج إيجابية أيضا.

والصين على أهبة الاستعداد لتعزيز التعاون مع جميع الأطراف لحماية الأمن الغذائي العالمي، والعمل معا من أجل التوصل إلى عالم خال من الجوع والفقر. ونحن على استعداد لتقديم دعم قوي لجميع الشعوب في سعيها إلى تحقيق تنمية أكبر، ولتقديم إسهامات أكبر في بناء عالم ينعم بالسلام الدائم والرخاء المشترك ومستقبل أفضل تتقاسمه البشرية جمعاء.

بيان السيد سفين يورغنسون، الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أشكر جميع مقدمي الإحاطات على اللمحات العامة التي قدموها.

لقد اتخذ المجلس قبل عامين تقريبا، في أيار/مايو 2018، القرار 2417 (2018) الذي يقر بالصلة بين النزاع المسلح والعنف وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وخطر المجاعة. كما إنه أدان بشدة استخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب.

إننا نعلم أن الحاجة إلى المعونة الإنسانية تزداد. واليوم، لم تقل أهمية الجوع الناجم عن النزاعات، بل على العكس من ذلك تزداد أهميته، وخاصة الآن، بسبب تفشي الجائحة. فقد كان لهذه الجائحة بالفعل أثر هائل بكل الطرق الممكنة على حياتنا اليومية. وكان الأثر أعمق، خاصة على أشد الفئات ضعفا، في حالات النزاع، حيث كانت الموارد شحيحة على الدوام. فوفقا لآخر تحليل أجراه برنامج الأغذية العالمي، قد يدفع 130 مليون شخص آخر إلى حافة المجاعة بحلول نهاية عام 2020 بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ويعيش معظم الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العالم في البلدان المتأثرة بالنزاعات المسلحة، التي تترتب عليها عواقب إنسانية مدمرة وتعوق الاستجابة الإنسانية الفعالة. وفي بعض الأحيان، تكون المعونة الإنسانية هي كل ما لدى الناس. ولا يمكن للمرء إلا أن يفكر في ما يمكن أن يحدث لهؤلاء الناس عندما لا يتمكن من تنفيذ استجابة إنسانية فعالة. ومرة أخرى نؤيد تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار. فهناك فرصة أكبر للمدنيين لتجنب نقص الأغذية مع توقف النزاعات.

ولا يمكننا أن نتجاهل أثر تغير المناخ، الذي له دور رئيسي هنا. فقد أدى تغير المناخ إلى الحد من خيارات كسب الرزق في العديد من البلدان وتسبب في الهجرة. كما إنه أدى إلى إضعاف حالة قطاعات كبيرة من السكان. إن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ تسهم في المظالم وتزيد من عدم المساواة والهشاشة، الأمر الذي يشكل بدوره تحديات أمام تنفيذ مهام الأمم المتحدة في كل مكان. ويمكن أن تتفاقم الأزمات الغذائية الناجمة عن النزاعات في البلدان التي تزداد فيها الظواهر الجوية البالغة الشدة تواترا. ولا يمكننا أن نغفل عن أثر المناخ على الأمن الغذائي، بل على العكس من ذلك، لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المجتمعات الأكثر ضعفا.

وكذلك نشدد على أن المرأة جهة فاعلة رئيسية تسهم في الأمن الغذائي أثناء النزاع. كثيرا ما تكون المرأة هي الأكثر تضررا وتقل أمامها سبل العيش البديلة عن الرجل عندما تفقد المحاصيل. ويعزز ضمان المساواة في الحقوق للمرأة، بما في ذلك حقوقها في موارد الأسر المعيشية والأراضي، فضلا عن مشاركتها في صنع القرار، قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة التحديات المتصلة بانعدام الأمن الغذائي.

ولا يمكن على الإطلاق التشديد بما فيه الكفاية على أهمية وصول موظفي المساعدة الإنسانية بأمان ومن دون عوائق إلى المدنيين في النزاعات المسلحة. وندعو جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

المرفق الثامن

بيان السيدة آن غيغن، نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أولاً، أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى الجمهورية الدومينيكية والوزير فارغاس على تنظيم هذه الجلسة. كما أشكر السيد كيو والسيد بيسلي والسيد إيغلاند على إحاطاتهم الثاقبة، وكذلك أشكر، من خلالهم، أفرقتهم التي تساعد الناس على الأرض.

إن الصلة بين السلم والأمن الدوليين والمجاعات موثقة توثيقاً جيداً. فقد شهدناها في السنوات الأخيرة في اليمن وجنوب السودان وسورية ومنطقة الساحل. ولا شك في أنه يتعين على المجلس معالجة هذه المسألة، خاصة إذا كنا على حافة جائحة مجاعة، كما أشار السيد بيسلي. وهذا هو السبب في أن فرنسا بادرت إلى تنظيم اجتماع بصيغة آريا بشأن هذا الموضوع في عام 2017. إننا نرحب بالتقدم الذي أحرز منذ ذلك الحين، باتخاذ القرار 2417 (2018) في عام 2018 والتفاوض على مشروع بيان رئاسي، يؤمل أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأنه في وقت قريب جداً.

لقد شهدنا، بعد انخفاض مطرد في الجوع على مدى عقود، اتجاهاً مقلماً لتزايد الجوع يظهر مرة أخرى منذ عام 2015. ففي عام 2018، عانى 11 في المائة من سكان العالم من الجوع، مما يلقي الضوء على التحدي الهائل المتمثل في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، "القضاء التام على الجوع". وتظل النزاعات تشكل أحد العوامل الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي يؤدي إلى حلقة مفرغة - فالنزاع يزيد من انعدام الأمن الغذائي الذي يغذي بدوره العنف. ويؤدي النزاع كذلك إلى تشريد الناس إلى أماكن لا تكفي فيها الموارد الغذائية لإطعام السكان المحليين واللاجئين والمشردين داخلياً كلهم. إننا جميعاً ندرك أن المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، هم الضحايا الرئيسيون لهذه الحلقة المفرغة من انعدام الأمن الغذائي والنزاع المسلح.

إنها حقيقة مروعة، ولكن تجويع المدنيين لا يزال يستخدم في كثير من الأحيان كسلاح من أسلحة الحرب. وكذلك يستخدم كوسيلة للتجنيد من قبل أطراف النزاع المسلح، التي تعتمد الحد من الحصول على الغذاء وتهاجم العاملين في المجال الإنساني.

وكما ظللنا نكرر، في الجلسة تلو الأخرى، فإن احترام القانون الدولي الإنساني الدولي أمر لا بد منه في جميع حالات النزاع. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم قواعد الحرب، وبصفة خاصة، يجب عليها أن تحترم أحكام القانون الدولي الإنساني التي تحمي المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني. وكما أكد السيد إيغلاند، يجب على أطراف النزاع أن تكفل وصول الإغاثة الإنسانية المحايدة بأمان ومن دون عوائق إلى جميع المحتاجين.

إن استخدام التجويع كوسيلة من أساليب الحرب ضد المدنيين يشكل جريمة حرب بموجب القانون الجنائي الدولي. ولا يمكن أن تمر هذه الجرائم من دون عقاب.

وبالإضافة إلى ذلك، أتفق تماماً مع ممثل ألمانيا في التأكيد على الصلة بين تغير المناخ والنزاعات وانعدام الأمن الغذائي. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن العديد من البلدان المتأثرة بالنزاعات تعاني كذلك من الآثار الضارة لتغير المناخ. إن التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2020، الذي صدر اليوم، يبين بوضوح أن الظواهر الجوية البالغة الشدة أصبحت مساهماً متزايداً الأهمية في انعدام الأمن الغذائي.

وهذا هو الحال بصفة خاصة في منطقة الساحل ويزيد من حدة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات. وتأسف فرنسا، في هذا السياق، لعدم ذكر تغير المناخ صراحة في مشروع البيان الرئاسي الذي نتفاوض بشأنه.

فنحن مقتنعون أن تغير المناخ يدفع كذلك إلى التشرّد، وهو مصدر آخر للأزمات الغذائية. وتتولى فرنسا حالياً رئاسة المنتدى المعني بالتشرّد في حالات الكوارث، وهو مجموعة من الدول تعمل معاً من أجل توفير حماية أفضل للمشردين في سياق الكوارث وتغير المناخ.

وأود أن أشدد على أهمية نظم الوقاية والإنذار المبكر في العمل بمزيد من الفعالية لمنع المجاعة الناجمة عن النزاعات. ويجب على الأمين العام والحكومات تقديم معلومات حسنة التوقيت عن مستويات انعدام الأمن الغذائي من أجل توقع آثار أزمة الغذاء ومنعها والتخفيف من حدتها على نحو أفضل.

إننا مقتنعون بأن تحسين الأمن الغذائي والتغذية يسهمان في حفظ السلام وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك السبب تزيد فرنسا من تمويلها المساعدات الغذائية، من حوالي 40 مليون يورو في عام 2019 إلى أكثر من 50 مليون يورو في عام 2020. وتغطي مساعداتنا الغذائية هذا العام المناطق المتأثرة بالنزاعات، مع مراعاة أثر الأزمة الحالية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

في الواقع، أود أن أختتم بياني هنا. فمن المهم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، مع انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أن يتم التوصل إلى حلول دائمة للنزاعات التي تكمن في صميم هذه المأساة الإنسانية. ونكرر الإعراب عن تأييدنا الكامل لدعوة الأمين العام إلى وقف فوري وعالمي لإطلاق النار لتيسير التصدي للجائحة. علينا مسؤولية جماعية والتزام أخلاقي في هذا الصدد. ويجب أن يظل مجلس الأمن مُعبئاً. وستواصل فرنسا الاضطلاع بدورها الكامل في ذلك الصدد.

المرفق التاسع

بيان السيد يورغن شولتز، نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على اختياركم الذي جاء في وقته المناسب لموضوع الحدث البارز اليوم. انضمت ألمانيا إليكم في استضافة عدة جلسات غير رسمية لمجلس الأمن بعنوان "رصد الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد حالات نزاع". وقد أوضحت هذه الإحاطات الصلة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي على أساس الأدلة المستقاة من عدة حالات قطرية. وقد أوضح مقدمو الإحاطات اليوم أن النزاع لا يزال يشكل المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الحاد.

وفي عام 2018، اتخذ مجلس الأمن القرار 2417 (2018) الذي أدان فيه استخدام تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب، فضلا عن الحرمان من المساعدة الإنسانية في حالات النزاع. وقد مهد ذلك القرار التاريخي الطريق للتصدي للجوع الناجم عن النزاعات، مما يؤكد الصلة السببية الواضحة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي والتجويع. وبعد عامين من اتخاذ القرار 2417 (2018)، يتوقع المجتمع الدولي من مجلس الأمن أن يتصرف بشكل أكثر حسما بشأن الروابط بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي.

لقد وجد التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية، الذي صدر اليوم، أن 135 مليون شخص تأثروا في عام 2019 بانعدام الأمن الغذائي الحاد - وهو أعلى رقم في السنوات الأربع التي انقضت منذ بدء تقديم التقارير. ويسلط التقرير الضوء بوجه خاص على الزيادة الحادة في انعدام الأمن الغذائي في إبان أزمات مثل الأزمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. ويتطلب هذا الاتجاه تعبئة جميع الجهات الفاعلة المشاركة في منع نشوب النزاعات وحلها.

وقد أنشأ القرار 2417 (2018) آلية للإنذار المبكر تسمح لمجلس الأمن بالعمل قبل ظهور خطر الجوع. ويمكن لهذا الإجراء أن يحفظ الأرواح ويحافظ على سبل العيش. ولكن المجلس بحاجة إلى تعزيز نهجه الوقائي، وتحديد أي أخطار تتهدد الأمن الغذائي في حالات النزاع في وقت مبكر، واتخاذ إجراءات مبكرة ومناسبة للحفاظ على صون السلام والأمن الدوليين.

ولا يزال هذا النوع من الإنذار المبكر ينطوي على الكثير من الإمكانات. وندعو الأمانة العامة إلى أن ترصد عن كثب البلدان الهشة وأن تقدم تقريرا سريعا إلى المجلس عن مخاطر المجاعة الناجمة عن النزاعات وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع في النزاعات المسلحة، خارج دورة تقديم التقارير المعتادة أيضا إذا لزم الأمر.

وتركز المساعدة الإنسانية الألمانية تركيزا كبيرا على الأمن الغذائي وكذلك على تشجيع التحول النموذجي نحو منظومة إنسانية تطلعية يمكنها التنبؤ بالأزمات واتخاذ الإجراءات في وقت مبكر جدا. ومنذ عام 2015، دعمت ألمانيا العمل الإنساني الاستباقي من جانب مختلف الشركاء بتقديم أكثر من 30 مليون يورو. وتلقت المساعدة الغذائية، من بين جميع القطاعات الإنسانية، أكبر قدر من التمويل من ألمانيا في السنوات الماضية. وبالنظر إلى الاحتياجات الماسة التي لا تزال قائمة، سيظل الأمن الغذائي بالتأكيد أحد المجالات ذات الأولوية لهذا العام أيضا.

وتود ألمانيا أن تشدد على الأهمية التي يوليها القرار 2417 (2018) على التقيد بالقانون الدولي الإنساني وإدانة وصول المساعدات الإنسانية، وأن تؤيدها بصفة خاصة. ويجب على جميع أطراف النزاع

أن تمتثل للالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني باحترام المدنيين وحمايتهم، حتى تتمكن الجهات الفاعلة الإنسانية من أداء وظائفها الحيوية.

وندعو جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى إفراح المجال توفير إمكانية الوصول الآمن والسريع ودون عوائق إلى جميع المحتاجين. وينبغي لنا بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن أن نساعد على تهيئة الظروف التي تسمح للعاملين في المجال الإنساني بتقديم المساعدة الإنسانية المبدئية وتقديم الإغاثة إلى من هم في أشد الحاجة إليها. وهذا هو أيضا الغرض من النداء الإنساني من أجل العمل، الذي أطلقته ألمانيا بالاشتراك مع فرنسا في نيسان/أبريل 2019 وأيدته 44 دولة عضوا في الأمم المتحدة.

وتعاني العديد من البلدان المتضررة من النزاعات أيضا من الآثار الضارة لتغير المناخ مباشرة، بما في ذلك الجفاف وندرة المياه والتصحر وتدهور الأراضي وعدم انتظام هطول الأمطار والفيضانات وغيرها من الكوارث المتصلة بالمناخ. وهناك أدلة متزايدة على أن النزاع وتغير المناخ، تليهما الصدمات الاقتصادية، هما المحركان الرئيسيان لانعدام الأمن الغذائي الحاد في العالم. ويخالف التفاعل بين النزاع وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي في سياق ضعيف أصلا آثارا مدمرة على المدنيين ويشكل خطرا جسيما على تحقيق التنمية المستدامة.

إننا نرى في منطقة الساحل الأفريقي التداعيات الملموسة للصلة بين تغير المناخ والأمن وانعدام الأمن الغذائي، حيث تتأجج النزاعات بين الرعاة والمزارعين بسبب التنافس على الموارد الشحيحة من المياه والأراضي التي تشكل مصدر رزقهم ووسائل إنتاج الأغذية. و لكفالة السلام وإدامته في بعض أكثر السياقات هشاشة في العالم، مثل منطقة الساحل الأفريقي، ينبغي اعتبار دعم سبل العيش الزراعية جزءا من استجابة شاملة.

إن لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي تأثيرا خطيرا على صون السلام والأمن الدوليين فيما يتعلق بالأزمات المدرجة بالفعل على جدول أعمالنا، وهما يهددان بإثارة النزاعات وتفاقمها في أماكن أخرى. ولهذا السبب يتعين على المجلس أن يعالج هذه المسائل.

وبالنظر إلى أن ما يقرب من 183 مليون شخص معرضون لخطر الانزلاق إلى حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد إذا ما واجهوا صدمة أو ضغطا إضافيا، على نحو ما أكدته التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية الذي صدر اليوم، فإننا نشعر بالقلق إزاء تأثير الأوبئة على الأمن الغذائي. إن انتشار وباء مرض كورونا في وقتنا الحالي يجعلنا ندرك أن أشد الفئات تضررا هم أولئك الذين كانوا أكثر عرضة للخطر قبل الوباء، على الرغم من انتشار الفيروس دون تمييز.

ومما يؤسف له أن الوباء يؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين ينتمون بالفعل إلى أضعف الفئات، ومن بينهم النساء اللاتي كثيرا ما يكنّ في الخطوط الأمامية لمكافحة الوباء، والأطفال الذين يعني تغييبهم عن المدرسة في حالات كثيرة جدا في أنحاء العالم تقويت وجبة الغداء أيضا.

وعلى حد تعبير نائبة الأمين العام أمينة محمد:

”إن المخاطر التي يواجهها الناس في كل مكان تتجاوز الفيروس نفسه. إن الوباء، والتدابير المتخذة للتخفيف منه، تترتب عليها بالفعل عواقب اجتماعية واقتصادية خطيرة جدا، بما في ذلك على أنظمتنا الغذائية“. (انظر DSG/SM/1401).

وفي الوقت الراهن، تتوافر كميات كافية من الأغذية، ولكن خطر تعطل سلسلة الإمداد بسبب القيود المفروضة على العمل والسفر والتجارة واضح. ولتجنب ارتفاع تقادم مستويات الجوع بسبب مرض كورونا، لا يتعين الإبقاء وحسب على سبل الوصول إلى وسائل الإنتاج دون عوائق، بل يتعين أيضا أن يظل العاملون في الزراعة واللوجستيات والتجهيز والتوزيع على استعداد للعمل، وبالتالي يجب توفير الحماية الكافية لهم.

ولذلك نتوقع أن تكون هناك حاجة إلى مساعدة إنسانية واسعة النطاق للوقاية من عواقب المرض على الأمن الغذائي والتصدي لها، ولتقديم الدعم لملايين الناس، ولا سيما إلى أكثر الفئات ضعفا.

وندعو جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى اتخاذ تدابير لكفالة إيصال المساعدة الإنسانية على الرغم من إغلاق الحدود وحظر السفر وأوامر الحجر الصحي والصعوبات في عمليات الشراء.

بيان السيد ديان تريانسياه دجاني، الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

في البداية، تشكر إندونيسيا الرئاسة على عقد جلسة الإحاطة هذه اليوم. وأرحب بحضور وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، السيد ميغيل فارغاس مالدونادو، في هذه الجلسة. كما أشكر مقدمي الإحاطات، السيد كو دونغيو، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي؛ والسيد يان إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين.

ستظل حماية المدنيين على رأس أولويات إندونيسيا. ففي العام الماضي، وتحت رئاسة إندونيسيا للمجلس، كنا فخورين بالاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد المجلس حماية المدنيين كبنء في جدول أعماله. لقد قلت ذلك من قبل وسأكرر القول قولها مرة أخرى: نحن هنا لإنقاذ الأرواح. وينبغي أن تكون حماية المدنيين دائما، بما في ذلك حمايتهم من الجوع الناجم عن النزاعات، هي الهدف الأساسي لمجلس الأمن. ويكتسي تنفيذ القرار 2417 (2018) أهمية أكبر من أي وقت مضى، لا سيما في زمن مرض فيروس كورونا هذا. وأود أن أركز على النقاط التالية.

أولا، لا ينبغي أبءا استخدام المجاعة كأسلوب من أساليب الحرب. وينبغي لأطراف النزاع أن تحترم القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن. بيد أن الجهات الفاعلة في معظم النزاعات اليوم تواصل ارتكاب انتهاكات في هذا الصءءء. ولا تزال الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والبعثات الطبية والأصول المدنية مستمرة، وكذلك التعطيل المتعمء لوصول المساعدات الإنسانية. وينبغي للمجلس أن يستكشف سبلا مبتكرة لضمان احترام المعايير العالمية لمنع إلحاق الضرر بالمدنيين. ونظل نؤيد عمل الأمين العام على إيجاد سبل لمنع نشوب النزاعات المسلحة وإنهاءها. ولهذه الغاية، أصبح من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نلتزم بدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وتوفير إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية في خضم جائحة كوفيد-19.

إن العنف لا يشكل أبءا حلا. وينبغي أن نواصل تعزيز الحوار والمفاوضات السياسية وغيرها من الوسائل السلمية. وفي الوقت نفسه، نحتاج إلى مواصلة تعزيز التنسيق بين الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام. وندعو أيضا إلى إتاحة إمكانية الوصول دون عوائق للجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتقديم الإغاثة، بما في ذلك المساعدة الغذائية، إلى المحتاجين إليها.

ثانيا، يشكل التعاون الدولي عنصرا حيويا لحماية المدنيين. والواقع أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق كل بلد، ومع ذلك نجد في كثير من الأحيان أن هناك فجوة بين هذه المسؤولية وقدرة البلد على الوفاء بها. والدعم الدولي، بما في ذلك من خلال المساعدة التقنية والمالية، حيوي حقا لإتاحة بناء القدرات هذه.

ولذلك، من الأهمية بمكان أيضا تعزيز ثقافة السلام، مع اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان والقوانين اللازمة. وينبغي تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. ومن المهم أيضا فتح الحدود، وحماية سلسلة الإمداد العالمية، وضمان عدم حدوث أي اضطراب في التجارة. ويجب أن نكون نحن كمجلس قادرين على تيسير التدابير الرامية إلى تعزيز قدرات البلدان على حماية المدنيين فضلا عن الحفاظ على السلام وضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية وتوافر الأغذية.

ثالثاً، يجب أن تكون حتمية حماية المدنيين جزءاً لا يتجزأ في جميع مراحل إجلال السلام، من منع نشوب النزاعات وحفظ السلام إلى بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة. والتأزر واضح: فلكي يزدهر السلام، يتطلب الأمر تحقيق التنمية المستدامة. وتشكل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام أداتين في متناول أيدينا لتحقيق هذا الهدف. فلنستخدمهما.

وتتفق مع البيان الذي أدلى به الوزير بشأن ضرورة توحيد الجهود الرامية إلى تعزيز ركائز الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية والبيئة والمساعدة الإنسانية.

وسنواصل دعم الدور المحوري للأمم المتحدة فيما يخص هذه المسألة وسنظل مصممين على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا هو جهدنا الجماعي، وينبغي أن يلتزم الجميع بتلك القضية النبيلة. ويجب عدم السماح بتخلف أي مدني عن الركب أو تركه دون حماية. ولا ينبغي أن يُترك أحد جائعاً.

بيان السيد عبدو أباري، الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بالاعتباس من الأمين العام، الذي قال إن أنجع طريقة لحماية المدنيين هي منع نشوب النزاعات. وتحقيقاً لهذه الغاية، وسعياً إلى بلوغ ذلك الهدف، أصبحت حماية المدنيين إحدى المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال المجلس. ولذلك، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع بالذات، بمشاركة وزير خارجية بلدكم.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر أيضاً مقدمي الإحاطات، السيد شو دونغيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي؛ والسيد يان إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين.

إن النزاع هو الآن السبب الرئيسي للجوع الحاد في جميع أنحاء العالم. وأدى النزاع الجاري وتصادد أنشطة المتمردين في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، حيث يعتمد معظم السكان على الزراعة لكسب رزقهم وحيث تسبب تغير المناخ بالفعل في زيادة حدة التوترات، إلى التعجيل بحدوث أزمة غذائية حادة. وفي الواقع، من المنتظر أن يواجه 3.5 ملايين شخص انعداماً حاداً في الأمن الغذائي في حوض بحيرة تشاد. ويمكننا أن نضيف إلى هذا العدد 3.3 ملايين شخص آخر يحتاجون إلى مساعدة فورية في وسط منطقة الساحل. وأنا أتفق تماماً مع ما قاله السيد إيغلاند في هذا الصدد.

وكما لاحظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يجد السكان أنفسهم مضطرين إلى الفرار ومغادرة حقولهم ومواشيهم ومواردهم الغذائية الأخرى. ويؤدي ذلك إلى تقاوم انعدام الأمن الغذائي لكل من المشردين قسراً والمجتمعات المحلية المضيفة لهم، التي كثيراً ما تكون الملاذ الأخير لهم على الرغم من ندرة مواردها أصلاً.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تقدماً فيما يتعلق بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة من خلال تنفيذ إطار شامل للحماية يستند إلى القانون الدولي الإنساني وممارسات مجلس الأمن. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وفي أماكن مثل حوض بحيرة تشاد، الذي يتأثر بشكل كبير بتغير المناخ وحيث تنشط جماعة بوكو حرام، أو اليمن، حيث تمثل القيود المفروضة على استخدام الطرق البرية والبحرية أمراً شائعاً، وفي العديد من مناطق النزاع الأخرى، يجد آلاف الأشخاص أنفسهم محاصرين من دون مساعدة إنسانية لإنقاذ أرواحهم. ونحن نؤمن إيماناً قوياً بأن جميع الناس يستحقون الوصول الكامل إلى المعونة الإنسانية. ولهذا السبب، يود وفد بلدي أن يضم صوته إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإدانة الشديدة لاستخدام تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب والحرمان غير المشروع من إيصال المساعدة الإنسانية ووصول العاملين في المجال الإنساني إلى السكان المدنيين في النزاعات المسلحة. ونود أيضاً أن نُذكر جميع الأطراف بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني وبضرورة تقديم مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات إلى العدالة.

وتؤدي الهجمات المتكررة على الكرامة الإنسانية للسكان والتمتع بحقوقهم نتيجة لأعمال العنف الطائفي أو من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في منطقة الساحل إلى زيادة هشاشة هؤلاء السكان. والنساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيون لهذا العنف حيث يعانون من صدمات كبيرة. ونود أن

نشدد على ضرورة أن تكون المساعدة الإنسانية مراعية للاعتبارات الجنسانية والعمرية وأن تكون شاملة لتلك الفئات في عملية بناء مجتمعات محلية أكثر استدامة وقدرة على الصمود.

لقد كان لجميع حالات تفشي الأمراض الكبرى في الذاكرة الحديثة، سواء كانت الإيبولا أو المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة أو متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على الأمن الغذائي، ولكن مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) قد يكون مميتا بشكل خاص بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في مناطق النزاعات والذين يعانون من المجاعة الحادة.

وتؤدي العديد من العوامل المتصلة بهذه الجائحة إلى تفاقم التحديات في المناطق التي تواجه بالفعل أزمات إنسانية كبرى. ويؤدي نقص اليد العاملة إلى تقويض إنتاج المحاصيل وتجهيزها. ومن شأن الاختلالات الناجمة عن توقف وسائل النقل وتدابير الحجر الصحي أن تمنع المزارعين من الوصول إلى الأسواق، ويمكن لتدابير العزل أن تعوق إيصال المعونة الإنسانية، وبالتالي توزيع الأغذية التي توجد حاجة ماسة إليها على اللاجئين والمشردين داخليا.

وقد وضعت النيجر خطة استجابة لتوفير الأغذية لصالح السكان تتكلف نحو 500 مليون دولار. وتنص خطة الدعم المتوقع على تعبئة 81 500 طن من الحبوب للبيع بأسعار معتدلة و 56 000 طن من الأغذية المجانية لتوزيعها على أشد الفئات ضعفا.

وكما يعلم المجلس أيضا، فقد ثبت، وبفضل سياسة جريئة نفذها الرئيس إيسوفو - وهي مبادرة "النيجريون يطعمون النيجريين" التي مكنت من ضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي - أن الجفاف لم يعد أمرا حتميا ولا هو بالمرادف للمجاعة. ومع ذلك، يجب دعم ذلك الزخم في مواجهة كوفيد-19 على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية.

وذلك يقودني إلى نقطتي الأخرى وكما اقتبست في بداية بياني، فإن أنجع طريقة لحماية المدنيين هي منع نشوب النزاعات. وتشمل الوقاية الاعتراف بأوجه الضعف المزمنة والحادة العميقة الجذور التي تؤثر على البلدان ومعالجتها. كما تتطلب عملا متضافرا من قبل الحكومات ومجتمع العمل الإنساني والجهات الفاعلة في مجال التنمية لمعالجة الأسباب الهيكلية الجذرية لأوجه الضعف، فضلا عن تعزيز قدرة المجتمعات المحلية المتضررة على التكيف. وأحد هذه النهج هو تحسين استخدام أوجه التقدم العلمي، بما في ذلك التطبيق السلمي للبحوث النووية لأغراض الأرصاد الجوية الزراعية والتنمية.

وفي الختام، أود أن أذكر المجلس بأنه اتخذ بالإجماع في أيار/مايو 2018 القرار 2417 (2018). ونأمل أن يستمر القرار في توجيه أعمالنا من أجل كسر حلقة الجوع المتصل بالنزاعات عاجلا لا آجلا.

المرفق الثاني عشر

بيان السيد ديمتري بولانسكي، النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

في البداية، أشكر مقدمي الإحاطات - السيد كو دونغيو والسيد ديفيد ببسلي والسيد يان إيغلاند. كما تشرفنا كثيرا بمدخلة السيد ميغيل فارغاس مالدونادو، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

يتناول اجتماع اليوم المسألة الحاسمة المتمثلة في الجوع الناجم عن النزاعات. ولا يمكننا المبالغة في التأكيد على أهميتها. إننا نقدر الجهود التي تبذلها الرئاسة الدومينيكية لتنسيق آراء أعضاء المجلس وتجسيد تلك الآراء في بيان رئاسي. وهي بالتأكيد ليست مهمة سهلة، ولا يزال أماننا طريق يتعين علينا أن نسلكه من أجل التوصل إلى توافق مستدام في الآراء.

وعلى ذلك، فإن علينا أن نعيد تأكيد موقفنا الأساسي المتمثل في أن مجلس الأمن ليس المنبر الصحيح لاحتضان ومعالجة جميع العوامل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العوامل المتصلة بالنزاعات المسلحة على نحو مستدام. فعلياً أن نكون صادقين مع بعضنا وأن نبذل قصارى جهدنا لمعالجة مسائل السلم والأمن هنا. هذا هو توزيع العمل المعروف جيداً داخل منظومة الأمم المتحدة - على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة - الذي لا بد لنا جميعاً من احترامه. وينبغي ألا تكون مناقشة مسألة ما أو عدم مناقشتها في المجلس مقياساً لأهميتها.

ونعتقد كذلك أن تلك المناقشة - أينما تجرى - لن تتجح إذا تجاهلنا الأسباب الجذرية وحاولنا أن ندعي أن الأعراض أهم من المرض نفسه. إن مشكلة الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة معقدة ومتعددة الأوجه بالفعل، غير أن أحد الأسباب الجذرية الرئيسية التي كثيراً ما يغفلها بعض زملائنا هو التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول. فتلك التدخلات تثير النزاعات وتشكل مخاطر على الأمن الغذائي الوطني. ويمكننا جميعاً أن نرى أدلة حية على ذلك كل يوم في أمثلة العراق وليبيا وسورية واليمن. فقد أصبحت جميعها ساحات للتدخل الأجنبي، بل لتسوية الحسابات بين الأطراف الفاعلة الخارجية. فيجب وقف ذلك إذا كنا لا نريد أن نرى زيادة أخرى في طلبات المساعدة الإنسانية، التي يقتصر معظمها على ضمان الاحتياجات الغذائية الأساسية للمدنيين. وقد تؤثر العواقب الطبية المترتبة عن الافتقار إلى الغذاء المتوازن، وخاصة في سن مبكرة، تأثيراً لا رجعة فيه على صحة البالغين مستقبلاً. وجيل الأطفال الذين يعيشون في حروب الجوع يتنامى على مرأى ومسمع، وهذا أمر يبعث على القلق الشديد.

واليمن هو أكبر كارثة إنسانية في عصرنا، حيث يحتاج ثلثا السكان إلى المساعدة الإنسانية. نصفهم من الأطفال.

وفي سورية يحتاج أكثر من 11 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وقد اضطر هذا البلد إلى الاعتماد على المساعدة الإنسانية الدولية، وخاصة من أجل الغذاء، على الرغم من وجود جميع الموارد الداخلية اللازمة لضمان تنمية مستقلة وحياء طبيعية لمواطنيه. وتأتي تلك المعونة الإنسانية بشروط وشروط مسبقة تمييزية، في الغالب تغيير النظام. ويُبالغ بشكل مصطنع في دور الآلية العابرة للحدود على حساب البدائل الممكنة القائمة التي تقدمها الحكومة السورية. وقد استمعنا إلى أمثلة على ذلك خلال هذه الجلسة تحديداً.

وكذلك فإن العراق وليبيا في وضع صعب للغاية، حيث يكافحان من أجل تحقيق الحياة الطبيعية بعد تدخلات أجنبية غير قانونية.

و نفهم أن تغير المناخ أمر معاصر جدا الآن، وهناك دائما إغراء لإدراجه في كل مناقشة. ولكن علينا أن نكون صريحين مع أنفسنا وألا نبالغ في أهميته في كل أزمة. وإلا فإننا نخاطر بعدم إيجاد الحل الصحيح للمسائل التي نواجهها.

وقد كشفت مناقشة الخبراء بشأن صياغة البيان الرئاسي أن التناقضات بشأن هذه المسألة لن تدفعنا إلى سبل انتصاف مستدامة لمشاكل الجوع إذا وصلنا تجاهل الأسباب الجذرية المذكورة أعلاه. فالأشياء الهامة التي يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من الحلول كثيرا ما تترك خارج نطاق مناقشاتنا.

ويمكن لإيجاد الفرص والقدرات للإنتاج المحلي وتحقيق الاستقرار في أسواق السلع الأساسية العالمية وتحرير التجارة وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية أن تعيد إحياء الاقتصادات التي دمرتها النزاعات المسلحة. ومن أهم الطرق وأكثرها وضوحا لمعالجة الأسباب الجذرية إزالة التدابير التقييدية الانفرادية ورفع الجزاءات الانفرادية. إن تلك العملية عملية شاقة، ولكن إلى أن نفعل ذلك، لن تزداد الاحتياجات الإنسانية إلا نموا. وباستخدام المصطلحات الطبية، فإن المساعدة الإنسانية لا تعمل إلا على تخفيف الأعراض، لا معالجة المرض. ونحث زملاءنا على اعتماد هذه الأفكار الحيوية، التي ستساعدنا على جعل نص مشروع البيان الرئاسي مقبولا للجميع.

ويولي الاتحاد الروسي اهتماما كبيرا لتقديم المساعدة الغذائية إلى البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة. فبلدنا يقدم المساعدة الإنسانية بانتظام إلى هذه الدول من خلال القنوات الثنائية وبرنامج الأغذية العالمي على السواء. وننفق أكثر من 40 مليون دولار، في كل عام، لتحقيق تلك الغايات. وتتيح لنا شبكة تقديم الخدمات اللوجستية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي التأكد من أن المساعدة تصل إلى أكثر الفئات ضعفا. ولا تزال وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى وبرامجها تضطلع بدور حاسم في معالجة مختلف المسائل الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، حيث نعمل - كأعضاء في المجلس التنفيذي - على كفاءة أنجع عمليات صنع القرار. ونحن مقتنعون كذلك بأنه يتعين علينا أن نستكشف إمكانية إجراء مناقشات بشأن هذه المسائل تحت رعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

بيان السيدة إنغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر معالي السيد ميغيل فارغاس مالدونادو، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، على بيانه. وأثني على الرئيس لعقد هذه الجلسة البالغة الأهمية بشأن حماية المدنيين من الجوع الناجم عن النزاعات. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة، وإن كانت كئيبة جدا.

تقف الحضارة الإنسانية في وقتنا هذا عند مفترق طرق هام ونحن نواجه أكبر التحديات في حياتنا - وسيكون لبعضها حتما تداعيات على الأجيال القادمة. ولا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي لم نشهد لها مثيلا منذ أكثر من قرن، تعيث فسادا في مجتمعاتنا واقتصاداتنا، في حين تلقي أزمة المناخ المتنامية باستمرار بظلال شاحبة على حياتنا وسبل عيشنا. وبالإضافة إلى التحديات الهائلة التي تشكلها تلك التهديدات الناشئة للسلام والأمن الدوليين، فإن كفاحنا ضد الجوع مستمر وعدد الأشخاص المتضررين من انعدام الأمن الغذائي الحاد مستمر في الارتفاع. يمكننا، ويجب علينا، أن نوفر بشكل أفضل الحماية لأكثر الفئات ضعفا.

ولا يمكننا أن ندعي تحقيق أي انتصارات سهلة في الكفاح من أجل السلام والازدهار الدائمين. ومع ذلك، يجب أن نعمل معا في أحلك ساعاتنا، عندما يبدو التغلب على ما نكافح مستعصيا - لا بصرف النظر عن مصالحنا ومنظوراتنا وأولوياتنا المتميزة، ولكن على وجه التحديد لأن ما نواجهه يتطلب أشكالا بناءة من التعاون تسفر عن حلول خلاقة محورها الإنسان. ولنتذكر أن أسلافنا قد صمموا نظامنا المتعدد الأطراف بأكمله لخدمة مصالح الناس. وبينما تظل دولنا القومية هي الواسطة الرئيسية التي تتفاعل من خلالها مجتمعاتنا المتباعدة جغرافيا، فإن تلك البنى ليست سوى نتاج التقدم الإنساني.

ولتمويل القضاء على الجوع في سانت فنسنت وجزر غرينادين، عملت حكومتنا مع مختلف الشركاء والمانحين لتنفيذ آلية تسمى الصندوق الاستثماري للقضاء على الجوع. تجمع تلك المبادرة بين عدد من البرامج الاجتماعية التي تشمل التعليم والتدريب، والصحة والعافية، والإسكان، والعمالة والإنتاجية لإنشاء شبكة أمان اجتماعي لأضعف الفئات، وقد خفضت إلى حد كبير مستويات نقص التغذية في مجتمع بلدنا. ويقترح وفدنا تصميم وتنفيذ صندوق استثماري مماثل، تحت رعاية برنامج الأغذية العالمي، لتغطية عجز الميزانية الذي يعوق تقديم المساعدة إلى السكان المتضررين من النزاع وانعدام الأمن الغذائي. إن الإعلان الأخير لبرنامج الأغذية العالمي بتخفيض المساعدات الغذائية إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن بمقدار النصف بسبب انخفاض الدعم المقدم من الجهات المانحة هو مأساة صرفة. ويجب أن نعمل بسرعة وحزم لضمان حصول جميع السكان الضعفاء في اليمن وفي أماكن أخرى على هذا الدعم الذي تمس الحاجة إليه.

بيد أننا يجب أن نضع في اعتبارنا أنه في حين يكون النزاع هو المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الحاد في بعض السياقات، فإن مخاطر تغير المناخ - بما في ذلك الهطول غير المنتظم للأمطار والفيضانات والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر - تعمل أيضا على تقويض الإنتاجية الزراعية وتخلق

انعدام الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي حالات الركود الاقتصادي والاضطرابات في سلاسل الإمداد إلى أزمات غذائية للعديد من الفئات الضعيفة في جميع أنحاء العالم.

وإذا أردنا القضاء على الجوع بحلول عام 2030، يلزم اتباع نهج يشمل المنظومة بأسرها لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في حالات النزاع وخارجها على حد سواء. وهذا يعني أنه يجب على مجلس الأمن أن يبذل جهداً أكبر للعمل مع لجنة بناء السلام وغيرها من الكيانات، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن عبر الصلة بين السلام والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية.

بيان السيد جيرى ماتجيبلا، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

في البداية، تود جنوب أفريقيا أن تشكر الجمهورية الدومينيكية على عقد هذه الجلسة لمعالجة الصلة بين الجوع والنزاع. ونشكر السيد دونغيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، والسيد ببسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، والسيد إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين، على إحاطاتهم المفصلة والوفائية.

إن الجوع سبب للحرب والنزاع ونتيجة لهما على حد سواء. والصلة بين الجوع والنزاع مسألة مستمرة. ولذلك ليس من المستغرب أن 60 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على نطاق العالم يعيشون في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

فالنزاع المسلح يعطل النظم الغذائية، ويتسبب في تشريد جماعي للسكان، ويدمر سبل كسب العيش، ويتسبب في انعدام الأمن الغذائي. وقد أدى انعدام الأمن الغذائي والتنافس على الموارد الطبيعية بدورهما إلى العديد من النزاعات الحالية التي نتعامل معها اليوم. تمهد هذه العوامل الطريق لعدة سنوات من نقص الأغذية، لا سيما عندما تتفاقم هذه النزاعات بفعل الكوارث الطبيعية، بما في ذلك أثر تغير المناخ. وتؤدي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم الحالة الصعبة بالفعل في تلك البلدان، حيث أنها أدت إلى نقص الأغذية، والتنافس المدمر على الموارد المحدودة والتلاعب بالإمدادات الغذائية.

إن المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والمسنون والمعوقون، هم الضحايا الرئيسيون لهذه الحلقات المفرغة من انعدام الأمن الغذائي والنزاع المسلح. كما تُستهدف البنى التحتية المدنية والأساسية وقوافل المعونة والعاملون في المجال الإنساني خلال حالات النزاع.

ونشدد، في ذلك الصدد، على محنة المشردين داخليا واللاجئين والمهاجرين الذين يتعرضون لظروف معيشية صعبة أثناء حالات النزاع، ولا تتاح لهم في أغلب الأحيان سوى فرص محدودة للحصول على المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الغذاء. ولذلك فإننا نشدد على أهمية وإلحاح كفالة حصول جميع الفئات الضعيفة دون عوائق على المعونة الغذائية والمساعدة الإنسانية.

وفي الوقت نفسه، نشهد زيادة في عدد أطراف النزاع التي تستخدم الجوع كسلاح من أسلحة الحرب، مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني وربما جريمة حرب. يجب عدم التغاضي عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ويجب مساءلة الجناة عن أفعالهم.

ومن أجل بذل المزيد من التدابير للتقليل إلى أدنى حد من الجوع الناجم عن النزاعات ومنعه، ينبغي للمجلس أن ينظر في استخدام نظم المنع والإنذار المبكر على نحو أكثر فعالية، مثل إدماج المؤشرات المتعلقة بمستويات انعدام الأمن الغذائي المنذرة بالخطر وتقييد وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان في عمليات حفظ السلام والتقارير القطرية المقدمة إلى مجلس الأمن. وقد يتطلب ذلك أيضا استجابات منسقة ومتعددة الأوجه، فضلا عن التعاون الوثيق بين جهود الإغاثة الإنسانية وجهود التنمية كجزء من الصلة بين الشؤون الإنسانية والتنمية. ويمكن للمجلس أيضا أن يعزز المساعدة الإنسانية المراعية للاعتبارات الجنسانية والعمرية التي تظل مستحبة للاحتياجات المختلفة للسكان، مما يكفل إدماج تلك

الاحتياجات في الاستجابة الإنسانية، ويمكنه أن يجعل توفير الخدمات الصحية الكافية في مناطق النزاع جزءا من استراتيجية للقضاء على الجوع.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجلس أن يأخذ في الاعتبار أثر الجزاءات الاقتصادية المفروضة على بلد في حالة نزاع، مما قد يؤدي عن غير قصد إلى الجوع المتصل بالنزاع، حيث أن المدنيين قد يحصلون على قدر أقل من التغذية والأدوية وقد يواجهون أسعارا أعلى للمواد الغذائية. وأخيرا، يمكن للمجلس أن يكفل امتثال جميع أطراف النزاع امتثالا تاما للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ذي الصلة، فضلا عن مساءلة من ينتهكون هذه القوانين.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن السلام والأمن الغذائي يسيران جنبا إلى جنب. ولكي نقضي على الجوع، فإننا نحتاج، بوصفنا مجلس الأمن، إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وإنهاء جميع الحروب، بروح مبادرة إسكات البنادق.

بيان السيد طارق الأدب، نائب الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم القيمة وأن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد ميغيل فارغاس مالدونادو، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية. وأود أن أشكر الجمهورية الدومينيكية على عقد هذا الاجتماع في الوقت المناسب وعلى اختيار الموضوع الهام المتمثل في حماية المدنيين من الجوع الناجم عن الصراعات، الذي يمثل أولوية أساسية في صون السلم والأمن الدوليين.

والنزاعات آخذة في الازدياد حالياً، وتتميز بالدمار الواسع النطاق، والآثار الفتاكة بالسكان المدنيين، وتزايد أعداد اللاجئين والمشردين داخلياً، والجوع الشديد وانعدام الأمن الغذائي. وينجم الجوع وسوء التغذية المرتبطان بالنزاعات عن الكثير من الإجراءات المباشرة التي يتخذها المتحاربون، مثل الهجمات على الموارد الغذائية وما يتصل بها من هياكل أساسية، والحصار والعقبات والقيود المفروضة على إيصال الإغاثة الإنسانية، واستهداف الأطراف الفاعلة والعمليات في المجال الإنساني.

وعلى المدى الطويل، تسهم آثار النزاع، مثل الركود الاقتصادي والتضخم والبطالة وتعطيل الخدمات الأساسية أيضاً في انعدام الأمن الغذائي. وبعض البلدان التي تشهد نزاعات هي أكثر هشاشة من غيرها، بسبب المزيج المميت من الفقر والعنف والجوع وتغير المناخ، الذي يمكن أن يصل إلى مستويات عالية، بل ومهددة للحياة، لا سيما في صفوف النساء والأطفال.

ومما يؤسف له أن المدنيين ممنوعون من الحصول على الغذاء في العديد من مناطق النزاعات. والأسوأ من ذلك أن انعدام الأمن الغذائي والمجاعة الناجمين عن النزاعات يستخدمان كأسلوب من أساليب الحرب ووسيلة لممارسة الضغط لتحقيق غايات سياسية. ونحن ندين هذه الممارسات، لأنها تشكل اعتداء شائناً على الكرامة الشخصية والحقوق غير القابلة للتصرف للسكان المستهدفين، وانتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبناء على ذلك، فإننا نؤيد جميع التدابير التي تؤدي إلى التنفيذ الكامل للقرار 2417 (2018)، ولا سيما في مجال الوقاية والاستجابة وتعزيز الامتثال والمساءلة. وعلاوة على ذلك، نقدر ونؤيد جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي استجابة لتفاقم الأزمات الغذائية في مناطق النزاع، بغية تخفيف معاناة المدنيين.

وفي الختام، نكرر تأكيد الحاجة الملحة إلى مواصلة ومضاعفة الجهود الدولية الرامية إلى معالجة العوامل التي تقوض الأمن الغذائي والتغذية. وفي هذا الصدد، يجب أن تقتزن التدابير الرامية إلى دعم سبل العيش المرنة وتحقيق التنمية المستدامة بجهود بناء السلام وحل النزاعات. وفي ظل الأوضاع الراهنة في الميدان، من الضروري وضع حد لجميع أشكال استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، والحرمان من المساعدات الإنسانية بصورة غير قانونية. ويمكن للآثار المدمرة لهذه الانتهاكات على السكان المدنيين، وعلى الأطفال بصفة خاصة، أن تضر بحياتهم وأن تستمر لعقود، حتى بعد التسوية السياسية للنزاعات التي تؤدي إلى هذه الانتهاكات.

المرفق السادس عشر

بيان السيد جوناثان ألن، نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أود أن أطلب إليكم، سيدي، أن تنقلوا عنا عبارات الترحيب والشكر لوزير الخارجية فارغاس مالدونادو لوجوده معنا اليوم. وأود أيضا أن أهنئ الجمهورية الدومينيكية على جهودها الرامية إلى كفالة مناقشة المسألة المعروضة علينا ومناقشتها على النحو المناسب، مما يدل على شفافية مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم التي قدموها اليوم، والأهم من ذلك، أن أشكرهم وأشكر أفرقتهم - أفرقتهم الحاشدة، في كثير من الحالات - على العمل التي يقومون به في بعض أخطر الأماكن في جميع أنحاء العالم. كما يطيب لنا بشكل خاص أن نرى السيد ديفيد بيسلي يعود إلينا مرة أخرى وهو بخير.

لقد دق مقدمو الإحاطات اليوم ناقوس خطر مُدَوِّيًا بشأن الحالات في جميع أنحاء العالم. وأوضحوا جميعا أنه في الوقت الذي يواجه فيه العالم وباء فيروس كورونا (جائحة كوفيد-19)، فإن المسألة المعروضة علينا تمثل تحديا ملحا بشكل متزايد. وسيموت كثير من الناس بسبب مرض فيروس كورونا، ولكن من الحقائق المحزنة أن العديد من الناس يموتون أيضا كل عام بسبب انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات. وقد أوضح مقدمو الإحاطات تماما خطر حدوث المزيد من التأثير السلبي للفيروس على الإمدادات الغذائية، وببساطة فإن الحاصلين على تغذية جيدة لديهم فرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة. ولذلك فإنني أحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الاستجابة اليوم بسخاء للنداءات الإنسانية القائمة.

ومع أن المملكة المتحدة هي واحدة من أكبر المانحين للعمل الإنساني في العالم، فإننا نرى أن المعونة الإنسانية هي الملاذ الأخير. فهي علامة على الفشل السياسي. وأود أن أركز اليوم على بلدين على جدول أعمال المجلس - اليمن وسورية - مع الإشارة إلى التعليقات الهامة التي أدلى بها مقدمو الإحاطات عن حالات أخرى في جميع أنحاء العالم.

ففي اليمن، يعاني أكثر من نصف السكان - أي عدد هائل من الناس يبلغ 15.9 مليون نسمة - من انعدام أمن غذائي شديد. ولذلك نحث القادة السياسيين اليمنيين، ولا سيما الحوثيين، على الاستجابة بصورة بناءة لنداء الأمين العام ومبعوثه الخاص بوقف الأعمال العدائية فورا، والتركيز على التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، وبذل كل ما في وسعهم لمواجهة التفشي الكارثي المحتمل لمرض فيروس كورونا، وذلك بسبل منها تيسير وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق. وتكتسي هذه الإجراءات أهمية أكبر من أي وقت مضى إذا أريد تجنب تفاقم انعدام الأمن الغذائي والحالة الإنسانية السيئة أصلا في البلد. ويجب على القادة السياسيين الآن أن يظهروا قيادة حقيقية، ويجب أن يتصرفوا على نحو يصب في مصلحة شعوبهم.

وفي شمال غرب سورية، تفيد الأمم المتحدة بزيادة معدلات التقرم جراء سوء التغذية. واليوم، يُعاني ثلاثة من كل عشرة أطفال مشردين دون سن الخامسة في منطقة إدلب من التقرم. ولأن النظام السوري مصر على عدم السماح بتدفق المساعدات من دمشق إلى المدنيين في تلك المنطقة، فإن هؤلاء الأطفال، شأنهم شأن الملايين من المدنيين الآخرين في شمال غرب سورية، يعتمدون اعتماداً كلياً على إيصال المساعدات

الإنسانية عبر الحدود. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يجدد مجلس الأمن القرار 2504 (2020) قبل أن ينتهي سريانه في شهر تموز/يوليه من أجل السماح للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني بتسليم الأغذية والمواد الطبية وغيرها من المساعدات التي يحتاج إليها الناس في شمال غرب سورية بشدة.

وعلاوة على ذلك، بالإضافة إلى الشمال الغربي، يساورنا قلق عميق إزاء مصير المدنيين في جميع أنحاء سورية الذين يحتاجون إلى رؤية وصول فعال للمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد. وهذا القلق هو سبب تقديم المملكة المتحدة أكثر من 4 مليارات دولار لسورية وللاجئين السوريين في البلدان المجاورة منذ بدء النزاع.

ومن غير المقبول وغير القانوني وغير الإنساني استخدام الجوع كسلاح من أسلحة الحرب. إننا ندعو جميع أطراف الصراع إلى تذكر التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني، وحماية أضعف الفئات، بمن في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن واللاجئون والمشدون داخليا.

ومع ذلك، يجب أن يشمل تصدي المجلس لهذا التحدي استكشاف الآفاق تحسبا للمشاكل المستقبلية. وفي القرار 2417 (2018)، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يزوده بإنذار مبكر بشأن المجاعة المتصلة بالنزاع وظروف انعدام الأمن الغذائي. ويجب على المجلس من خلال هذه الآلية أن ينظر في الحالة في اليمن وجنوب السودان. ويحدونا الأمل في أن ينظر الأمين العام في سبل أخرى لمواصلة الاستجابة في الوقت المناسب لهذا الطلب، وينبغي للدول الأعضاء ألا تقيد قدرته على القيام بذلك.

ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يكون مستعدا لاتخاذ إجراءات قوية لكفالة تدفق المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين إليها. وقد أشار المجلس، في القرار 2417 (2018)، إلى أنه يمكن أن ينظر في اعتماد جزاءات محددة الأهداف - عند الاقتضاء وبما يتماشى مع الممارسات القائمة - تطبق على الأفراد أو الكيانات الذين يعرقلون إيصال أو توزيع المساعدة الإنسانية على المحتاجين، مع كفالة ألا تؤثر هذه الجزاءات سلبا على مبادئ المساعدة الإنسانية. ولذلك، وكما أنه من المهم للغاية أن يتخذ مجلس الأمن خطوات لكفالة الحصول على المساعدة الإنسانية بسرعة ومنح الإعفاءات اللازمة من نظم الجزاءات للقيام بذلك، كما فعلنا مؤخرا فيما يتعلق بكوريا الشمالية، يجب علينا أيضا أن نلاحق فرادى الجهات الفاعلة التي تعوق إيصال المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

لقد اختتم ممثل المملكة المتحدة في عام 2018، وعقب اتخاذ القرار 2417 (2018)، بيانه قائلا:

”والعبرة واضحة: إن المعونة الإنسانية لا يمكن أن تكون سوى حل مؤقت. والحلول ينبغي

أن تكون سياسية.“ (S/PV.8267، صفحة 3).

ولا يزال ذلك هو الحال اليوم.

المرفق السابع عشر

بيان السيدة كيلي كرافت، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أشكر وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، السيد ميغيل فارغاس مالدونادو، على وجوده معنا اليوم. وبالطبع من دواعي سروري دائماً أن أرى صديقي السيد ديفيد بيسلي. ويسرني أنه على ما يرام وأنه في صحة جيدة. إنه لشيء رائع جداً أن نراه. وأشكر بصفة خاصة المدير العام شو دونغيو على إحاطته وعلى أكثر من ذلك بكثير. وإننا بالفعل مدينون له بقدر هائل من الامتنان لمناصرته لأولئك الذين يعيشون على هامش المجتمعات. وضمان أن يكون لدى كل شخص على هذا الكوكب ما يكفي من الطعام هو إحدى الطرق الأساسية التي نفي بها بذلك الالتزام. وأود كذلك أن أثني على مقدمي الإحاطات الآخرين على كل إسهاماتهم وجهودهم الشخصية الرامية إلى ضمان حصول كل شخص في العالم على الغذاء.

كما تشكر الولايات المتحدة الجمهورية الدومينيكية على تشجيعها مجلس الأمن على العودة إلى موضوع انعدام الأمن الغذائي والجوع. وحوار اليوم يكتسي أهمية خاصة فيما تقترب من الذكرى السنوية الثانية لاتخاذ القرار 2417 (2018)، الذي اعترف بالصلة الواضحة بين النزاعات والجوع. ولو كانت أوضاع العالم مثالية، لركزنا في مناقشتنا اليوم على المسارات الإيجابية التي بدأنا نراها في بعض البلدان، حيث أحرز تقدم في الفصل بين العنف والجوع.

ومع ذلك لا يمكننا أن نتجاهل اتجاهات التدني التي نشهدها في أماكن مثل شمال شرق نيجيريا وجنوب السودان والكاميرون. ففي هذه المناطق، يتسبب انعدام الأمن وعدم إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية في الإخلال على نحو هائل بحياة وسبل عيش الملايين من النساء والأطفال والرجال. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن نغض الطرف عن الأثر المروع والمستمر للنزاع المسلح على ملايين السوريين واليمنيين. والأبرياء يعانون لأنهم غير قادرين على الحصول على الغذاء أو إنتاجه. وهذا يعني، من الناحية العملية، أنه لا يمكن للأسر والأفراد إعالة أنفسهم بسبب انعدام الأمن المستمر - أو، كما هو الحال في سورية، في جملة أمور، استخدام المعونة الإنسانية كسلاح من قبل نظام استبدادي.

وما يبعث على القلق العميق أن الدول تستخدم الجوع، في بعض الحالات، كأسلوب من أساليب الحرب. وهي تستخدم أساليب الحصار لمنع المدنيين من الحصول على الغذاء، بل وتعتوق وتضايق الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تحاول تقديم المساعدة. وهذه الأنماط من السلوك قاسية ولا يمكن تبريرها تحت أي ظرف من الظروف، ولكنها تكون أشد قسوة وتتعدم مبرراتها بقدر أكبر في خضم أزمة صحية عالمية. ولا يمكن للدول أن تتجاهل ببساطة الالتزامات الواجبة التطبيق بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبينما نتكلم، وصلت الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. ومع أخذ هذا الأمر في الاعتبار، فإن ثمة أهمية قصوى لأن يسمي مجلس الأمن الدول التي لا تتحمل أبسط مسؤوليتها الأساسية عن حماية الناس داخل حدودها. ونعلم جميعاً أن المساعدة الإنسانية الدولية حيوية، ولكنها ليست سوى حل مؤقت لتلبية الاحتياجات البشرية - وهي احتياجات تنجم، في كثير من الحالات، عن النزاعات. والحل الوحيد الطويل الأجل هو أن تتصرف الدول بمسؤولية لصالح جميع الناس الذين يعيشون داخل حدودها.

لقد وضع الأمين العام خطة إصلاح لجعل الجهود الفورية والطويلة الأجل أكثر فعالية وكفاءة، وأود أن أختتم بالإشارة إلى عنصرين هامين وملموسين في تلك الخطة. أولاً، يجب أن نحسن التنسيق بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي وفي مجال السلام. وثانياً، يجب أن نعطي الأولوية لتوفير تمويل موثوق وحسن توقيت للمعونة العوئية. فهذان مجالان يمكن فيهما للمجلس، بل وينبغي له، أن يخطو خطوات أكبر نحو الحد من الجوع والمعاناة المتصلة بالنزاعات - وهما خطوتان تتوافقان مع مسؤوليتنا عن رعاية من هم على الهامش.

المرفق الثامن عشر

بيان السيد دانغ دينه كوي، الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر الجمهورية الدومينيكية، في رئاستها لمجلس الأمن، على تنظيم هذه الإحاطة حسنة التوقيت بشأن مسألة ملحة جدا في كثير من حالات النزاع. كما أشكر معالي السيد ميغيل فارغاس مالدونادو، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، على بيانه. وكذلك أشكر السيد شو دونغيو والسيد بيسلي والسيد إيغلاند على إحاطاتهم اليوم.

لقد أصبحت الصلة بين النزاع المسلح والعنف وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وخطر المجاعة واضحة بشكل متزايد بعد مرور عامين تقريبا على اتخاذ القرار 2417 (2018). ومع ذلك، لا تزال الحلقة المفرغة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي قائمة. فوفقا للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2020، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من أسوأ أزمات انعدام الأمن الغذائي في العالم بواقع عشرات الملايين. وتُعزى تلك الزيادة إلى تفاقم الأوضاع في الأزمات الناجمة عن النزاعات. ويعاني ما مجموعه 77 مليون شخص تقريبا من سكان تلك البلدان من أزمات غذائية حادة. وكذلك تبين تقارير عديدة أخرى حديثة أن قرابة ثلثي أسوأ أزمات الأمن الغذائي تحدث في بلدان تشهد نزاعات مسلحة ومدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. وتعاني النساء والأطفال واللاجئون والمشردون داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة من آثار تعدد التهديدات، بما فيها النزاع والجوع وسوء التغذية والمرض، بما في ذلك مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وما زال النزاع يشكل محركا رئيسيا لانعدام الأمن الغذائي متسببا في نزوح الناس عن أراضيهم الزراعية والرعيوية وتعطيل سبل عيشهم، الأمر الذي يؤدي إلى عواقب إنسانية مدمرة. وفي ذات الوقت، يمكن أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي والمجاعة إلى خلق توترات اجتماعية أو مفاقمة النزاعات القائمة أو تفجير نزاعات جديدة وتقويض جهود السلام وتوفير حوافز للرجال وحتى للأطفال للانخراط في الكفاح المسلح. وهكذا، تستمر الدورة.

ولذلك فقد حان الوقت لتوجيه جميع جهودنا لكسر الحلقة المفرغة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، أود أن أعرض الأفكار التالية كزاد للفكر.

أولا، نشدد على أهمية كفاءة تنفيذ جميع الأطراف في النزاعات المسلحة تنفيذا كاملا للالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقرار 2417 (2018). ويجب حماية البنى التحتية المدنية ذات الأهمية الحاسمة لضمان الأمن الغذائي، فضلا عن الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين. وننضم إلى الآخرين في إدانة استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب في عدد من النزاعات، وفي رفض الحرمان غير المشروع من وصول المساعدات الإنسانية وجميع الأعمال الأخرى التي تنتهك القانون الدولي الإنساني.

ثانيا، نحتاج إلى اعتماد منظومة الأمم المتحدة والمجتمع العالمي نهجا متسقا ومستداما محوره الإنسان في الاستجابة الفعالة للاحتياجات الإنسانية في النزاعات المسلحة. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في توفير الغذاء لملايين الناس. إن كفاية التمويل والدعم المقدمين من المانحين الدوليين أمر ضروري لتلبية احتياجات المساعدة الإنسانية

العالمية. وينبغي إعطاء الأولوية للمساعدة للتصدي لأسوأ الحالات، حيث تكون لها أكبر الأهمية، وإيجاد السبل والوسائل لاتخاذ إجراء في هذا الوقت من وباء كورونا.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نعمل معا في دعم البلدان المتضررة لتعزيز الانتعاش الطويل الأجل، وتحسين سبل العيش، وبناء القدرة على التكيف، وضمان توافر الأغذية وقابليتها للتسويق وإمكانية الحصول عليها، وبالتالي تجنب خطر العودة إلى انعدام الأمن الغذائي. وأعتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، ولا سيما في تحقيق الأمن الغذائي.

ثالثا، إن أفضل طريقة لمنع الجوع الناجم عن النزاعات هي بلا شك منع نشوب النزاعات المسلحة تماما. وهناك الكثير من الحكمة والكثير من الدروس المستفادة في جميع أنحاء العالم في مجال الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام التي يمكن أن نستفيد منها. وتشكل تقارير الأمين العام السياقية عن الحالات والاستجابة الإنسانية، فضلا عن تقارير وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة عن حالة النزاع المسلح والأمن الغذائي، نقاطا مرجعية جيدة للمجلس ليرصد عن كثب حالات التجويع والمجاعات المتصلة بالنزاعات ويتصدى لها.

وأخيرا وليس آخرا، يهدد وباء فيروس كورونا بالمزيد من انعدام الأمن الغذائي في حالات النزاع بسبب تعطل الإنتاج والتوزيع وغير ذلك من تدابير مكافحة الأمراض. ولا نزال نحث جميع الأطراف في النزاعات المسلحة على الاستجابة لنداء الأمين العام بوقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية وتيسير إيصال الأغذية وغيرها من المساعدات الإنسانية الأساسية في الوقت المناسب إلى المتضررين حتى تتاح لهم فرصة متساوية للتصدي للوباء.